تقرير اليمن

لشهر أكتوبر/ تشرين الأول 2022

الموانئ الجنوبية في مرمى هجمات الحوثيين

نوفمبر 2022

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاف:

صورة ملتقطة من الجو لطلاب مدرسة نعمة رسام بمدينة تعز، وهم يخطّون كلمة "اليمن" في إطار الاحتفالات بذكرى ثورة 14 أكتوبر ، تاريخ 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2022 // صورة لمركز صنعاء، بعدسة أحمد الباشا.

جميع الحقوق محفوظة © لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ،2022

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 5

افتتاحية مركز صنعاء 6

أهمية نزع فتيل الحرب الاقتصادية 6

التطورات السياسية والدبلوماسية 8

هجمات الحوثيين تدفع الحكومة إلى تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية 8

لمحة عامة 8

محادثات السلام 9

انتهاء الهدنة، وقنوات تواصل سرية بين السعوديين والحوثيين 9

الحكومة تصنف الحوثيين كجماعة إرهابية، واستهجان من الأمم المتحدة عقب الضربات الحوثية 10

السياسة في معسكر الحكومة: ضغط سعودي على مجلس القيادة الرئاسي لرأب الصدع الداخلي 10

التطورات الأخرى في مناطق سيطرة الحكومة: 11

عدن 11

أبين 11

حضرموت 12

المهرة 12

الجوف 13

السياسة والحُكم في معسكر الحوثيين 14

الاحتفالات الدينية للحوثيين: إظهار الوحدة أم شكل من أشكال الإكراه؟ 14

حالة من انعدام الأمن في صنعاء 14

العلاقات الدولية 15

التطورات العسكرية والأمنية 16

الحوثيون يستهدفون الموانئ النفطية 16

لمحة عامة 16

الحوثيون يستهدفون الموانئ النفطية 17

التطورات في لحج 17

التطورات في تعز 18

التطورات في الحديدة 18

التطورات في مأرب 20

التطورات في البيضاء 20

التطورات في الضالع 20

التطورات في أبين 20

التطورات في شبوة 21

الاقتصاد 22
استهداف الموانئ النفطية يهدد الاستقرار المالي للحكومة 22
لمحة عامة 22
استهداف الحوثيين للموانئ النفطية يهدد الاستقرار المالي للحكومة 23
اجتماع البنك المركزي اليمني في عدن بمسؤولين دوليين، وإفلاس شركة منخرطة في عمليات احتيال بمناطق سيطرة الحوثيين 23
استمرار استقرار الريال، و مساعي حوثية لرقمنة العملة 24
انقطاع متكرر في الكهرباء في عدن نتيجة أزمة الوقود 25
التطورات البيئية 27
انخفاض السيول وتفشي حمى الضنك في تعز 27
البنية التحتية والكوارث الطبيعية 27
تعليقات 28
المبادرة السعودية للحوثيين 28
تعليقات 30
تعثر الهدنة يعكس استغلال الحوثيين الانقسام في معسكر الحكومة وتنامي الطلب العالمي على الطاقة 30
تعليقات 32
الاحتفال في كنف المعاناة 32

ملخص تنفيذي

تعثرت جهود تمديد الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة بين الحكومة المعترف بها دوليا و جماعة الحوثيين في الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول، بعد مطالب طرحها المفاوضون الحوثيون على طاولة المفاوضات في اللحظة الأخيرة تضمنت إدراج الأفراد العسكريين والأمنيين في لائحة رواتب موظفي القطاع العام التي يتعين سدادها. وفي غضون ذلك تبادل الطرفان الاتهامات بإفشال المحادثات، بينما تبادلت السعودية وجماعة الحوثيين الوفود في 14 أكتوبر/ تشرين الأول، والتي صُوّرت في الإعلام كزيارات لتفقد وضع أسرى الحرب و مناقشة صفقة لتبادلهم.

في وقت لاحق من الشهر، شن الحوثيون هجمات بطائرات مسيرة على ميناءين لتصدير النفط على الساحل الجنوبي لليمن: ميناء النشيمة في شبوة يومي 18 و19 أكتوبر/تشرين الأول، وميناء الضبة في حضرموت بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول، والتي جاءت تنفيذاً لتهديدات الجماعة عقب تحذير (رئيس المجلس السياسي الأعلى) مهدي المشاط شركات الطاقة الأجنبية بالتوقف الكامل عن ما أسماه "نهب الثروات السيادية اليمنية". صحيح لم تلحق الهجمات أضراراً بالمنشآت المستهدفة، إلا أنها عطلت صادرات النفط في ظل تراجع السفن الأجنبية بعيدا عن الساحل اليمني. وعلى ضوء تداعيات الهجمات، أعلنت شركة كالفالي بتروليوم المحدودة في 31 أكتوبر/ تشرين الأول تعليق إنتاج النفط في القطاع التاسع في حضرموت بسبب ما وصفته بـ "الوضع الحالي المتأزم للغاية" ونفاذ سعة تخزين النفط.

ردا على الهجمات الحوثية، صنّف مجلس الدفاع الوطني التابع للحكومة في 23 أكتوبر/تشرين الأول، الجماعة رسميا كمنظمة إرهابية. لم يتضح بعد التداعيات التي ستترتب على هذا التصنيف مع افتقار الحكومة في الوقت الراهن لآلية تضع بموجبها هذا القرار موضع التنفيذ. من جانبها، حثت السعودية الحكومة سرا على توخي الحذر لمنع عرقلة محادثات السلام الجارية.

افتتاحية مركز صنعاء

أهمية نزع فتيل الحرب الاقتصادية

لم تمضِ سوى بضعة أسابيع على تهديدات الحوثيين باستهداف منشآت النفط والغاز اليمنية حتى وضعتها الجماعة موضع التنفيذ، بعد توجيهها ضربتين بطائرتين مسيرتين قرب ميناءين لتصدير النفط في محافظتي شبوة وحضرموت. صحيح لم يُخلّف الهجوم أضرارًا، لكنه أدى إلى تعليق صادرات النفط بشكل مؤقت وهو ما قلّص إيرادات الحكومة التي تعاني أساسًا من ضائقة مالية. في حال حققت الهجمات أهدافها المقصودة والمتمثلة في منع مبيعات النفط، قد تجد الحكومة المعترف بها دوليًا نفسها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية المُلحة، بما في ذلك دفع الرواتب التي تدعم السكان على مجابهة الظروف المعيشية الصعبة وتمويل الواردات الغذائية المتدفقة إلى مناطق سيطرتها والمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين على حد سواء.

جاء توقيت الهجوم في مرحلة صعبة تمر بها البلاد، في ظل تفاقم التدهور الاقتصادي جراء تداعيات الحرب الدائرة في أوكرانيا وتأثيرها على سلاسل الإمداد الغذائي عالميًا وعلى توفير الخدمات العامة؛ فارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية كان يَعِد بمُتنفس للحكومة من مشاكلها الاقتصادية، إذ أن عائدات النفط والغاز تستخدم في المقام الأول لسداد رواتب موظفي القطاع العام في مناطق سيطرتها، مع أن جزءًا من مدفوعات الرواتب يُوزع على موظفي الخدمة المدنية في مناطق سيطرة الحوثيين أو يذهب لدعم أفراد أسر الموظفين الحكوميين المقيمين في الشمال. فضلًا عن ذلك، قد تتأثر رواتب الموظفين العاملين في قطاع الطاقة: فشركتا النفط الحكوميتان -صافر وبترو مسيلة -تديران أهم الحقول الإنتاجية في حضرموت وشبوة ومأرب، وواصلتا دفع الرواتب بانتظام لآلاف الموظفين ومُعاليهم في مناطق سيطرة الحوثيين. للحوثيين سبب يدفعهم للقلق من التبعات النهائية لهذه الترتيبات: فهم يحكُمون سُكانًا ضاق بهم الحال وأظهروا استعدادًا متناميًا لانتقاد النظام علنًا في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو أساسًا ما دفع زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي للتحذير من تنظيم الاحتجاجات والعصيان.

كما أن الروابط المالية بين مناطق سيطرة الحوثيين ومناطق سيطرة الحكومة يعزز من ارتباط مصير ثرواتهم الاقتصادية. فرغم نقل البنك المركزي اليمني المعترف به دوليًا إلى عدن عام 2016، وحفاظه على شبكة ارتباطاته بالأنظمة المصرفية الدولية وتمتعه بصلاحية إصدار عملة جديدة، حافظت السلطات في صنعاء على سيطرتها على أكبر أسواق المستهلكين والمراكز المالية في البلاد. منذ يناير/كانون الثاني 2020، فرضت سلطات صنعاء حظرًا على تداول الأوراق النقدية الجديدة المطبوعة من قِبل فرع البنك المركزي في عدن بسبب مخاوف من التضخم ولمنع الحكومة من جني أرباح سك العملة. ظلت قيمة الأوراق القديمة من الريال اليمني مستقرة نسبيًا، مقابل انخفاض قيمة الأوراق النقدية الجديدة الصادرة عن البنك المركزي اليمني في عدن، ما خلّف عملة مزدوجة فاقمت من تعقيدات ممارسة التجارة وفتحت الأبواب أمام المراجحة في سوق العملات والتربّح من ذلك. سعت الحكومة في الفترة الأخيرة إلى تعزيز قيمة الأوراق النقدية الجديدة من خلال فتح مزادات أسبوعية لبيع العملات الأجنبية للبنوك اليمنية، والمكلفة باستخدام تلك المخصصات لتمويل واردات القطاع الخاص.

في حال عجزت الحكومة على تحمل تكاليف تنظيم المزيد من مزادات بيع العملة الأجنبية، فإن التداعيات غير المباشرة ستمتد على جميع أنحاء البلاد، نظرًا لأنه يتم بيع الواردات الأساسية الممولة من مخصصات المزادات على نطاق البلد. بدون وجود مخصصات تموّل الواردات، سترتفع أسعار المواد الغذائية لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة التي ستتأثر بصورة أعمق بسبب انخفاض قيمة الأوراق النقدية الجديدة مرة أخرى. أتاح الانتعاش التدريجي في صادرات النفط والغاز -خلال فترة النزاع -فرصة للحكومة لاستئناف سداد جزء من الديون الخارجية المستحقة والبدء في استعادة ثقة الدائنين الخارجيين. من هذا المنطلق، قد تؤدي خسارة العائدات من صادرات الموارد الطبيعية إلى تقويض التقدم المحرز حتى الآن وزيادة تأثر البلد بالأزمات الخارجية وتدفق رؤوس الأموال خارج البلاد.

لم تمر الهجمات الخطيرة على الموانئ مرور الكرام بالنسبة للحكومة، حيث جاء ردها بتصنيف جماعة الحوثيين كمنظمة إرهابية، وهو ما سيزيد الأمور تعقيدًا. ما يزال هناك أمل في ألا يرقى التصنيف إلى أكثر من مجرد تصريحات بالنظر إلى أن الحكومة تفتقر إلى آلية لوضعه موضع التنفيذ، علمًا أن هذه الخطوة قوبلت بالصمت وعدم الاهتمام من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. من خلف الستار، حثت السعودية الحكومة على توخي الحذر لمنع عرقلة محادثات السلام الجارية، بينما لم يصدر عن الولايات المتحدة -التي ألغت في يناير/ كانون الثاني 2021 تصنيفها للحوثيين كمنظمة ارهابية -أي

تصريح علني. ولكن يبدو أن ذلك لم يمنع مجلس القيادة الرئاسي الماضي قُدمًا في قراره.

وللمفارقة، قد تصب محاولة فرض قرار التصنيف (في الظروف الحالية) في مصلحة الحوثيين، حيث سيكون ذلك بمثابة استكمال لعملية تقسيم اليمن وتقويض ادعاءات الحكومة بتمثيل كامل البلد، فضلًا عن تعزيز ترسّخ سيطرة جماعة الحوثيين وخدمة مشروعها الهادف إلى إقامة دولة مستقلة -وهو المشروع الذي سعى الحوثيون دائمًا للنهوض به. يمكن القول إن استهداف الحوثيين لقطاعي النفط والغاز يرقى إلى حرب على المواطنين اليمنيين، حيث لن يجلب الأمر سوى مزيد من الألم والمعاناة للسكان في جميع مناطق اليمن. وسيصبح الوضع حرجًا حال الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن استئناف صادرات النفط خلال الشهرين المقبلين. في المقابل، يتعيّن على الحكومة إلغاء قرارها -الذي أقل ما يمكن وصفه بالمُتسرع -بتصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، حيث لن يؤدي سوى إلى تعثّر أي مفاوضات مستقبلية لإنهاء الصراع. في جميع الأحوال، تآكلت الأواصر الاجتماعية والاقتصادية التي تربط شرائح المجتمع اليمني ببعضها، لكن يجب ألا تُقطع هذه الأواصر المهمة بغرض تحقيق مكاسب سياسية.

تجمّع لرجال قبائل الجوف الموالين للمحافظ السابق أمين العكيمي، الخاضع للإقامة الجبرية في السعودية للمطالبة بالإفراج عنه، تاريخ 31 أكتوبر/تشرين الأول 2022، // صورة لمركز صنعاء، بعدسة عبد المجيد الخدمي.

التطورات السياسية والدبلوماسية

هجمات الحوثيين تدفع الحكومة إلى تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية

لمحة عامة

شَهِد شهر أكتوبر/تشرين الأول 2022 محادثات مباشرة مكثفة بين الجانب السعودي وجماعة الحوثيين ، في وقت تعثرت فيه الجهود التي ترعاها الأمم المتحدة لإعادة إحياء الهدنة وتوسيع نطاقها (عقب انتهاء سريانها في الثاني من نفس الشهر)، وتصاعدت حدة اللهجة والأفعال من معسكري الحوثيين والحكومة اليمنية على حد سواء. في 12 أكتوبر/تشرين الأول، تبادلت الرياض وسلطات الحوثيين الوفود بشكل علني، رغم محاولات الجانبين تصوير الوفود كفِرَق فنية تعمل على قضية تبادل الأسرى. إلا أن المعلومات الواردة لمركز صنعاء أفادت أن الوفود ضمت مسؤولين كبار على مستويات أعلى مما تداولتها التقارير العلنية، بمن فيهم دائرة المقربين من زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي. عَرض السعوديون ما وُصف بـ "صفقة شاملة" تشمل استقبال ولي عهد السعودي محمد بن سلمان للقيادي الحوثي البارز مهدي المشاط.

بدا أن السعودية تتبع نهجا تصالحياً أكثر خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول ، بينما صعد الحوثيون من جانبهم التهديدات عقب انتهاء الهدنة التي استمرت ستة أشهر، لتبلغ ذروتها بشن هجمات بطائرتين مسيرتين في 21-18 أكتوبر/ تشرين الأول استهدفت ميناءين لتصدير النفط هما: ميناء النشيمة (بمحافظة شبوة) و ميناء الضبة (بمحافظة حضرموت). صحيح أن الضربات لم تُخلّف أضراراً، إلا أن مثل هذه الهجمات المُستهدفة للموانئ يمكن أن تؤثر بشكل كبير على صادرات النفط في ظل اعتماد الحكومة على الإيرادات المتأتية من تلك الصادرات لأداء مهامها، وهو ما دفع الحكومة اليمنية إلى تبني موقف أكثر تشددا في 23 أكتوبر/تشرين الأول حيث صنّف مجلس الدفاع الوطني جماعة الحوثيين رسمياً كمنظمة إرهابية. ورغم تأكيدات مسؤولي الحكومة اليمنية بأنهم سيعملون على الحدّ من التداعيات الاقتصادية المترتبة على التصنيف بالنسبة للسكان القاطنين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، تفتقر الحكومة إلى آليات لفرض أي عقوبات مصاحبة لذلك القرار، والنتيجة الوحيدة المتوقعة هي زيادة تشرذم الدولة اليمنية بغير قصد نتيجة هذا التصنيف (انظر افتتاحية مركز صنعاء لشهر أكتوبر/تشرين الأول).

هذا وتعثرت المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة رغم زيارات ممثلي الجهات الدولية الفاعلة لمختلف الأطراف ذات الصلة في المنطقة سعياً لإعادة الهدنة إلى مسارها الصحيح، في ظل رفض القادة السعوديين والحوثيين انخراط أي وساطة دولية. كما بدا أن محادثات مبعوث الأمم المتحدة هانس غروندبرغ مع المسؤولين الحوثيين في مسقط لم تُحرز تقدما يذكر، حيث غادر الأراضي العُمانية في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني دون الإعلان عن أي جديد. على الصعيد

الداخلي، سعت الحكومة والتحالف الذي تقوده السعودية إلى رأب الصدع خلال اجتماعات عُقدت في الرياض، في ظل تنامي استياء السعوديين من الانقسامات داخل مجلس القيادة الرئاسي. لم تتوقف الشائعات المتداولة خلال أكتوبر/ تشرين الأول حول تعديلات وزارية محتملة لتحسين مستوى التمثيل داخل مجلس القيادة الرئاسي، إلا أن التعديل الحكومي الحاسم والوحيد الذي شهده الشهر كان تشكيل فريق حكومي جديد للتفاوض مع الحوثيين في إطار عملية السلام، والذي ضمّ ممثلين عن طائفة واسعة من الأطراف ذات الصلة بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي وحزب الإصلاح وقوات المقاومة الوطنية. على المستوى المحلي، اتخذ محافظ شبوة عوض بن الوزير العولقي الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر شامل على مستوى المحافظة يركز على تهدئة التوترات عقب الاشتباكات التي وقعت بين الإصلاح والمجلس الانتقالي الجنوبي في أغسطس/آب، والنزاع حول تواجد القوات المتحالفة مع الإصلاح في المنطقة العسكرية الأولى التي حفزت تنظيم احتجاجات متضادة من قبل المجلس الانتقالي والإصلاح في وادي حضرموت.

على صعيد مختلف، نظمت سلطات الحوثيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها احتفالات حاشدة بمناسبة المولد النبوي الشريف بُغية إظهار الوحدة وسير الحياة بصورة طبيعية، رغم شروعها بفرض جبايات خارج نطاق القانون على الشركات والتجار، وإجبارها المواطنين على المشاركة في تلك الفعاليات. في سياق آخر، وردت أنباء عن وقوع عدة اشتباكات في محافظة صنعاء خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول، حيث اقتحمت القوات الموالية للحوثيين قرية صرف شمال شرق العاصمة في إطار محاولات جارية لمصادرة أراض في المنطقة. كما انخرطت قيادات حوثية في اشتباكات بمديرية أرحب على ضوء خلافات شخصية.

محادثات السلام

انتهاء الهدنة، وقنوات تواصل سرية بين السعوديين والحوثيين

رغم انتهاء سريانها في الثاني أكتوبر/تشرين الأول، استمرت الهدنة فعلياً بين الأطراف اليمنية لمعظم أيام الشهر المنصرم، حيث سعى المبعوث الأممي هانس غروندبرغ دون هوادة في محاولاته لإعادة إحيائها في إطارها الرسمي. انتهت الهدنة بعد رفض القيادة السعودية المطالب التي طرحها الحوثيون على الطاولة في اللحظة الأخيرة والمتضمنة إضافة العسكريين والأمنيين إلى لائحة موظفي القطاع العام المقرر سداد رواتبهم، ضمن نص اتفاق أمضت الأمم المتحدة أسابيع في صياغته. رفض السعوديون والحوثيون تدخل أي وساطة دولية في عملية التفاوض بعد انتهاء الهدنة، بل وهدّدت قيادات حوثية باستئناف الهجمات على السعودية والإمارات إن لم تتم تلبية مطالبهم بسداد الرواتب وفتح قنوات محادثات مباشرة مع الرياض. في غضون ذلك، أفادت تقارير عن اكتساب المحادثات التي تجري عبر قنوات التواصل السرية بين السعودية والحوثيين زخماً جديداً.

صُوِّرت عملية تبادل الوفود بين السعودية والحوثيين في 12 أكتوبر/تشرين الأول كزيارات لتفقد وضع أسرى الحرب ومناقشة ترتيبات محتملة لإطلاق سراحهم في مرحلة لاحقة. وصفت وكالة الأنباء السعودية (واس) زيارة وفد سعودي لصنعاء وزيارة وفد حوثي لأبها في السعودية كخطوة لبناء الثقة ترفد الجهود المبذولة لتمديد الهدنة المنتهية فترتها مؤخرا. وفي هذا الإطار، صرّح عبد القادر المرتضى – رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى التابعة للحوثيين – بالتوصل إلى اتفاق على قائمة الأسرى خلال المفاوضات الجارية في عمّان، لتكشف مصادر في وقت لاحق أن وفد الحوثيين ضم مسؤولين على مستوى أعلى مما تم الإعلان عنه وتداوله في وسائل الإعلام. أرسلت السعودية فريقا فنيا إلى صنعاء، بينما ضم وفد الحوثيين المتوجه إلى أبها سبعة أفراد جميعهم من الدائرة المقربة من عبدالملك الحوثي، بمن فيهم القيادي العسكري يحيى الرزامي، علماً أنه لم يشارك في المفاوضات المتعلقة بتبادل الأسرى سوى مسؤول حوثي بارز بمفرده. خلال المحادثات، عرض الجانب السعودي صفقة – لم تتكشف بعد تفاصيلها – تتضمن لقاء بين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ومهدي المشاط (رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين) ، وترددت أنباء بأن الجانب الحوثي يدرس رده على العرض.

في إطار الجهود الدولية الساعية لإعادة إحياء الهدنة، زار المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ المنطقة بتاريخ 11 أكتوبر/ تشرين الأول، وجاءت الزيارة مباشرة بعد زيارة المبعوث الأممي هانس غروندبرغ للإمارات لإجراء مشاورات مع المستشار الدبلوماسي لرئيس الإمارات أنور قرقاش ووزير الدولة خليفة المرر. في وقت لاحق من الشهر، توجّه غروندبرغ إلى مسقط في إطار زيارة التقى خلالها بكبار المسؤولين العُمانيين وكبير المفاوضين الحوثيين محمد عبد السلام، ليُعلن بعدها انتهاء زيارته في 30 أكتوبر / تشرين الأول دون إبداء أي تفاصيل عن أي تقدم أحرز في هذا الصدد.

الحكومة تصنف الحوثيين كجماعة إرهابية، واستهجان من الأمم المتحدة عقب الضربات الحوثية

لم تمرّ هجمات الحوثيين بالطائرات المسيرة على ميناء النشيمة بشبوة يومي 18 و19 أكتوبر/تشرين الأول، وميناء الضبة في حضرموت بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول، مرور الكرام بالنسبة للحكومة (انظر، التطورات العسكرية والأمنية، "الحوثيون يستهدفون الموانئ النفطية")، حيث أعلن مجلس الدفاع الوطني التابع للحكومة (برئاسة رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي) تصنيف جماعة الحوثيين كـ "منظمة إرهابية". لكن وفقا لمصادر مركز صنعاء، أبدى المسؤولون السعوديون استياءً من هذا التصنيف الذي يُعرقل – من وجهة نظرهم – الجهود المبذولة لإعادة إرساء الهدنة. ويبدو أن السياسة السعودية مدفوعة جزئيا بالقلق من أن يهاجم الحوثيون الأراضي السعودية أو الإماراتية خلال فعاليات بطولة كأس العالم لكرة القدم التي تستضيفها قطر بين أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني وحتى ديسمبر/ كانون الأول، في ظل تركيز الاهتمام العالمي على المنطقة وسفر العديد من المشجعين إلى قطر من داخل منطقة الخليج. من هذا المنطلق، وسعياً منها لتهدئة موقف مجلس القيادة الرئاسي، أعربت السعودية استعدادها للمساعدة في سداد رواتب موظفي الخدمة المدنية.

في 24 أكتوبر / تشرين الأول، عَقد رئيس الوزراء معين عبدالملك سعيد اجتماعا مع مسؤولين من وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي اليمني لبحث التَبَعات الاقتصادية والمالية المترتبة على تنفيذ قرار تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية. شهدت الجلسة سِجالاً بين المسؤولين حول كيفية تجنب التداعيات السلبية على المدنيين والوضع الإنساني والاقتصادي بصورة عامة، إن كانت الحكومة جادة في وضع قرار التصنيف موضع تنفيذ. فبعض مؤسسات الدولة لا تزال موحدة، مثل تلك المعنية بإصدار بطاقات الهوية الوطنية، ولا تزال العديد من المؤسسات التجارية مثل البنوك وشركات الصرافة تزاول نشاطها في كل من صنعاء وعدن ، الأمر الذي يُحتّم وجود تداعيات سياسية واقتصادية جوهرية. سياسياً، قد يؤدي فرض التصنيف إلى تقويض ادعاء الحكومة بتمثيل كامل البلاد، وتعزيز ترسّخ سطوة الحوثيين وخدمة مشروعهم الهادف لإقامة دولة منفصلة.

في السياق ذاته، أدان مجلس الأمن الدولي ما وصفه بالـ "الهجمات الإرهابية الحوثية بالطائرات المسيرة" في بيان صحفي صدر في 26 أكتوبر/تشرين الأول ، علماً أن أول مرة وصف فيها مجلس الأمن الدولي الحوثيين كـ "جماعة إرهابية" كانت في قراره الصادر بتاريخ 28 فبراير/شباط القاضي بتجديد العقوبات ضد أفراد من الجماعة، بعد أسابيع من شن الحوثيين سلسلة هجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ على الإمارات.

السياسة في معسكر الحكومة: ضغط سعودي على مجلس القيادة الرئاسي لرأب الصدع الداخلي

في ظل تعثر جهود إعادة إحياء الهدنة وتحت ضغط من السعودية، ركز مجلس القيادة الرئاسي على رأب صدع الخلاف بين أعضائه وذلك بعد أن أعرب وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان – كمسؤول عن الملف اليمني – عن استيائه من حالة الفوضى داخل المعسكر المناهض للحوثيين خلال اجتماعات فردية عقدها مع أعضاء مجلس القيادة الرئاسي الذين تم استدعاؤهم إلى الرياض، مُلمحاً إلى نهج جديد لم يفصح عنه إذا لم تتحسن الأمور، وفقا لمسؤولين كبار تحدثوا إلى مركز صنعاء. تمحورت جهود المصالحة حول عودة القوات الموالية للإصلاح التي طُردت من شبوة في أغسطس/ آب الماضي، إلا أن محافظ شبوة المدعوم من الإمارات عوض بن الوزير العولقي أصرّ على استبعاد أربعة قادة يتمتعون بالنفوذ، بمن فيهم قائد قوات الأمن الخاصة عبد ربه لعكب، من هذه الترتيبات.

في سياق آخر، تم تشكيل فريق تفاوضي لتمثيل الحكومة في أي محادثات سلام مستقبلية مع الحوثيين، برئاسة وزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك وعضوية ممثلين عن رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، وقائد قوات المقاومة الوطنية طارق صالح، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وحزب الإصلاح، وغيرهم من الأطراف. شملت لائحة أعضاء الفريق: عبد الملك المخلافي من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ناصر الخبجي وعبد الرحمن شيخ من المجلس الانتقالي الجنوبي، ياسمين القاضي- ناشطة مأربية مستقلة في مجال حقوق المرأة والطفل ، علي عشال من حزب الإصلاح، عبد الله أبو حورية من قوات المقاومة الوطنية، عبد الخالق بشر، وأخيراً العضو الممثل للإصلاح ومقرر الفريق محمد العمراني. في غضون ذلك، عملت الجماعات الجنوبية على توحيد قواعدها الشعبية بُغية استنباط موقف جنوبي مُوّحد قبل أي محادثات سلام واسعة النطاق، حيث عقد أعضاء فريق الحوار الوطني الجنوبي المتحالف مع المجلس الانتقالي الجنوبي اجتماعات طوال شهر أكتوبر/ تشرين الأول في شبوة وأبين، بما في ذلك مع محافظ شبوة عوض العولقي في 6 أكتوبر/تشرين الأول في عتق، وبعدها بيومين مع القيادات المحلية ورؤساء الأحزاب والشخصيات السياسية الجنوبية.

هذا ويعمل رئيس مجلس النواب سلطان البركاني على إدخال إصلاحات داخل حزب المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم سابقا)، حيث وردت تقارير عن عقده اجتماعا في القاهرة أواخر أكتوبر/تشرين الأول لاختيار قيادة جديدة للحزب. من جهة أخرى، أدان أبو بكر القربي، الذي شغل منصب وزير الخارجية من عام 2001 حتى عام 2014، هذه التقارير عبر تغريده

له على موقع توتير. يُذكر أن حزب المؤتمر الشعبي العام مقسم ما بين أعضاء يعملون من صنعاء تحت سيطرة الحوثيين وأعضاء آخرين يعملون من عدن مع الحكومة. وفي هذا السياق، ذكر القربي (الذي يتخذ من مسقط مقرا له) في تغريدته أهمية تفعيل دور الحزب وإسهامه في مفاوضات الحل السياسي.

التطورات الأخرى في مناطق سيطرة الحكومة:

عدن

في 2 أكتوبر/تشرين الأول ، تم الاعتداء على مسؤول في الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بحارة بئر الفضل في عدن، على أيدي مسلحين متحالفين مع مستثمر أراض، حسب ما أفادت التقارير. وأدى الهجوم إلى توقف موظفي الهيئة في عدن عن العمل لمدة أسبوعين تقريبا.

في 19 أكتوبر/تشرين الأول، أطلق سراح رجل عدني من سجن بئر أحمد بعد إسقاط النائب العام التهم الموجهة ضده بارتكاب مخالفات في أغسطس/آب الماضي. وفي هذا السياق، صرّح مياس ماهر – التي لا يزال شقيقه الصحفي أحمد ماهر رهن الاعتقال – إن الاثنين اقتيدا من منزلهما وعُذبا وأجبرا على الاعتراف بجرائم لم يرتكباها، مطالباً النائب العام "قاهر مصطفى" بمتابعة قضية شقيقه.

في 20 أكتوبر/تشرين الأول، غادرت القوات الإماراتية قصر المعاشيق الواقع في مديرية كريتر إثر خلاف مع القوات السعودية، وبعد أسبوع واحد فقط من تولي الإماراتيين مهام حماية القصر. سلمت القوات الاماراتية مهام الحماية في نقاط التفتيش السفلية المحيطة بالقصر الرئاسي إلى قوات المجلس الانتقالي الجنوبي ومهام الحماية في نقاط التفتيش العلوية إلى القوات السعودية. هذا وباتت بعض القوات الجديدة تُعرف الآن باسم قوات العاصفة الرئاسية، التي تعمل تحت قيادة القائد أوسان العنشلي.

أبين

في 6 أكتوبر/تشرين الأول، علّق مسؤولون محليون موالون للمجلس الانتقالي الجنوبي إصدار بطاقات الهوية الوطنية لسكان محافظة أبين المنحدرين من شمال البلاد، مما أثار غضب شريحة كبيرة من السكان الذين اعتبروا الخطوة بمثابة تمزيق للنسيج الاجتماعي للمحافظة. في 6 أكتوبر/تشرين الأول، أوقف خالد العابد – نائب رئيس الهيئة التنفيذية للقيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي بمحافظة أبين – صلاحيات موظفي مكتب الأحوال المدنية والسجل المدني في عاصمة المحافظة "زنجبار" بإصدار شهادات ميلاد أو بطاقات هوية شخصية للأفراد القادمين من المحافظات الشمالية. وأفادهم عابد بصدور أوامر من رئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي تفرض قيوداً جديدة لمنع ما وصفه بمساعي التنظيمات السياسية إلى تغيير التركيبة السكانية للمحافظة، منوهاً إلى أن العديد من الأفراد من المحافظات الشمالية استوطنوا أبين منذ عقود، فضلا عن تدفق أعداد كبيرة من النازحين من تعز والحديدة والبيضاء خلال فترة الحرب. هذا وقام اللواء فضل باعيش، قائد قوات الأمن الخاصة الموالي للمجلس الانتقالي الجنوبي، بزيارة إلى مصلحة الأحوال المدنية في زنجبار بتاريخ 10 أكتوبر/تشرين الأول للتأكيد على قرار المجلس الانتقالي الجنوبي بحظر إصدار بطاقات الهوية لمن تعود أصولهم للمحافظات الشمالية.

في 4 أكتوبر/تشرين الأول، بدأ سائقو الشاحنات إضرابا عاما على طول الطريق الساحلي بمديرية زنجبار، احتجاجا على الجبايات غير القانونية التي تفرضها القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي عند نقاط التفتيش في جميع أنحاء أبين. بل إن بعض السائقين أفادوا بأنهم تكبدوا ما مجموعه أكثر من مليون ريال يمني لعبور 21 نقطة تفتيش على طول الطريق الساحلي الرئيسي الذي يربط عدن بالمناطق الشرقية في اليمن. في 17 أكتوبر/تشرين الأول، تعرقلت حركة المرور على طريق رئيسي بقرية الشيخ سالم بسبب احتجاجات سائقي الشاحنات الذين أصدروا بيانا ناشدوا فيه رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي وعضو مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزبيدي ومحافظ أبين أبو بكر حسين بإلغاء الجبايات. على ضوء ذلك، أمر مكتب نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي أحمد بن بريك في 18 أكتوبر/تشرين الأول القوات بتحديد الرسوم عند 100 ألف ريال لكل شاحنة، إلا أن قوات الحزام الأمني الموالية للانتقالي، رفضت تنفيذ الأمر وشرعت في 19 أكتوبر/تشرين الأول باعتقال عدد من سائقي الشاحنات. في 27 أكتوبر/تشرين الأول، اجتمع بن بريك ومحافظ أبين وقادة عسكريين وأمنيين في المجلس الانتقالي الجنوبي بممثلين عن سائقي الشاحنات وتم التوصل إلى اتفاق لإنهاء الإضراب، على أن يتم فرض رسوم على سائقي الشاحنات تُسدد لمرة واحدة فقط بمبلغ 200,000 ريال عند نقطة تفتيش (حسّان) في مديرية زنجبار.

على صعيد آخر، طالب متظاهرون في مديرية خنفر شمال زنجبار، بإقالة إدارة هيئة مستشفى الرازي بدعوى الفساد وسوء الخدمات المقدمة في المستشفى. وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول، اعتقلت قوات الأمن التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي الدكتور نايف جوال والمحامي حسين الهندي بتهمة تنظيم الاحتجاجات يوميا على مدار أسبوعين.

حضرموت

في أوائل أكتوبر/تشرين الأول، عاد محافظ حضرموت مبخوت بن ماضي إلى المكلا بعد زيارة للإمارات استغرقت ثلاثة أسابيع وتزامنت مع استمرار الاحتجاجات السياسية المنظمة من الأطراف المتناحرة في وادي حضرموت. شملت هذه المظاهرات -لأول مرة منذ أعوام- مسيرات تطالب بإقامة دولة حضرمية مستقلة. رفع آلاف الأشخاص الذين تجمعوا بتاريخ 7 أكتوبر/تشرين الأول في سيئون – بتنظيم من زعماء قبيلة آل كثير التي تعد القبيلة الأكبر في المحافظة – عَلَمَا ظهر عام 2013 يرمز إلى وحدة الحضارم، وهتفوا بشعارات تطالب بالحُكم الذاتي. هذا وحظيت الاحتجاجات بدعم ضمني من حزب الإصلاح وقد يُعزى ذلك إلى رغبة الحزب في مواجهة مظاهرات الجماعات المدعومة من المجلس الانتقالي الجنوبي. في 14 أكتوبر/تشرين الأول، تجمع آلاف السكان بساحة قصر الكثيري بمدينة سيئون في مظاهرة مدعومة من المجلس الانتقالي الجنوبي للمطالبة بطرد القوات التابعة للإصلاح من المنطقة العسكرية الأولى واستبدالها بقوات النخبة الحضرمية. لم تقتصر الاحتجاجات على وادي حضرموت، ففي 15 أكتوبر/تشرين الأول حشد محافظ حضرموت السابق فرج البحسني أفرادا من قبيلته "الحموم" في منطقة وادي عين بمديرية الشحر جنوب شرق المحافظة، للمطالبة ببقاء السلطة المحلية بأيدي الحضارم، فيما يبدو محاولة لاستعادة نفوذ البحسني ونفوذ وكيل المحافظة السابق المنحدر أيضاً من قبيلة الحموم، عمرو بن حبريش، بعد تهميشهما في أغسطس/آب على إثر تعيين المحافظ بن ماضي.

على صعيد آخر، بدأ العاملون في قطاع النفط في حضرموت بالتعبئة أيضاً على ضوء تعثر جهود التفاوض على عقود تتضمن رواتب أفضل، والتهديدات الحوثية على صادرات النفط. ففي 11 أكتوبر/تشرين الأول، أضرب عمال الشركات المتعاقدة مع شركة بترو المسيلة عن العمل بعد تجاهل مطالبهم بزيادة رواتبهم ومزاياهم، وأدى الإضراب إلى تعليق العمل في القطاعات 14 و10 و51 التي تُعد من أكثر الحقول النفطية إنتاجية في المحافظة. وبعد تلقيهم مكالمات من حسن الجابري – رئيس لجنة الهبة الشعبية الحضرمية – في 18 أكتوبر/تشرين الأول، ولقاء المحافظ بن ماضي بممثلين عن عمال القطاع 14 في 20 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن العمال رفع الإضراب لمدة 72 ساعة ووجّه بن ماضي السلطات المعنية بتلبية مطالب العمال بما في ذلك زيادة رواتبهم. لكن في 31 أكتوبر/تشرين الأول، وفي أعقاب تقارير تفيد بتجميد صادرات النفط على ضوء تداعيات الهجمات الحوثية بالطائرات المسيرة، أعلنت شركة كالفالي بتروليوم المحدودة تعليق إنتاج النفط في القطاع التاسع بسبب ما وصفته بـ "الوضع الحالي المتأزم للغاية" ونفاذ سعة تخزين النفط. وأضافت الشركة، في مذكرة موجهة إلى محافظ حضرموت، أن الإدارة أخطرت كل مقاول "بتسريح أفراده ومعداته واعتبار جميع العقود وأوامر الشراء منتهية".

هذا وكان من المتوقع أن يزور رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي حضرموت في الفترة من أوائل إلى منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني، فيما كان يفترض أن تكون أول رحلة داخلية له خارج عدن منذ تشكيل المجلس في أبريل/ نيسان الماضي.

المهرة

في 10 أكتوبر/تشرين الأول، أحالت قوات الأمن في المهرة 16 شخصا متهمين بتهريب الأسلحة والمخدرات إلى النيابة الجزائية المتخصصة في محافظة حضرموت، حيث أفادت تقارير بتوجيه تُهم الى سبعة أفراد بنقل وتهريب أسلحة للحوثيين من إيران، إلى جانب إحالة ستة بحارة إيرانيين متهمين بجلب المخدرات إلى البلاد للقضاء. في وقت لاحق من الشهر، أعلنت قوات الأمن في المهرة إلقاء القبض على أحد أكبر مهربي الأسلحة في الشحر "أحمد بامعلم" بتهمة تهريب الأسلحة إلى قوات الحوثيين، وتسليمه إلى عهدة القوات الإماراتية في مطار الريان بالمكلا.

على صعيد آخر، صدر قراران جمهوريان في 26 أكتوبر/ تشرين، قضى أحدهما بإنشاء جامعة المهرة وتعيين وزير الكهرباء والطاقة السابق أنور كلشات رئيسا لها. منذ سنوات يطالب سكان المهرة والسلطات المحلية بإنشاء جامعة في المحافظة، حيث كان سكان المحافظة يضطرون لتكبد عناء السفر إلى محافظات أخرى للالتحاق بالجامعات أو حتى الدراسة في الخارج، مما ضاعف من تكاليف التعليم العالي بالنسبة لهم.

في سياق مختلف، عاد رئيس لجنة الاعتصام بالمهرة الشيخ علي الحريزي إلى المحافظة من عُمان في أواخر أكتوبر/تشرين الأول، بعد مداهمة القوات السعودية لمنزله في يوليو/تموز الماضي، على ضوء اتهامه من جانب السلطات السعودية بتهريب الأسلحة وصلاته بمعسكرات سرية في المنطقة الحدودية العمانية- اليمنية الوعرة.

الجوف

في 10 أكتوبر/تشرين الأول، عُيّن حسين العجي العواضي – المقرب من رئيس مجلس القيادة الرئيسي والمتمتع بعلاقات جيدة مع السعودية – محافظا للجوف محلّ الشيخ أمين العكيمي الخاضع للإقامة الجبرية في السعودية على ضوء اتهام الأخير بتضخيم عدد القوات الخاضعة لقيادته من أجل زيادة ميزانية الرواتب وملء جيوبه، علماً بأن العكيمي واجه سخط السعوديين منذ بدء الحوثيين في الاستيلاء على المديريات الغربية المأهولة بالسكان بالجوف، في مارس/ آذار 2020. يُذكر أن العواضي – المتحدر من قبيلة آل عواض في البيضاء – شغل منصب محافظ المحافظة قبل ست سنوات، ويبدو أن تعيينه جاء لتحسين مستوى التأهب العسكري في حال تجدد المعارك القتالية.

هذا وأبدت شخصيات بارزة في حزب الإصلاح استياءها من تعيين العواضي، واعتبرته محاولة أخرى لتهميش الحزب واستكمالا لمحاولات زعزعة مكانته في حضرموت والمهرة. وعلى ضوء ذلك، أصدر مكتب الحزب في الجوف بيانا في 11 أكتوبر/تشرين الأول يدين قرار استبدال العكيمي. كما أطلق موالون للعكيمي في 25 أكتوبر/تشرين الأول دعوة لأبناء القبائل للتجمّع في مخيم اعتصام تابع لقبيلة دهم شرقي المحافظة في محاولة للضغط على مجلس القيادة الرئاسي للتراجع عن قراره.

يذكر أن الاحتجاجات القبلية في شهر أكتوبر/تشرين الأول، تسببت في مشاكل للحوثيين والسلطات الحكومية. ففي 11 أكتوبر/تشرين الأول، أُردي محمد شويل النوفي – أحد أبناء قبيلة بني نوف – قتيلاً على يد القوات العسكرية الموالية للحكومة عند نقطة تفتيش في منطقة العبيد، بعد نشوب خلاف حول الجبايات غير القانونية التي تفرضها نقطة التفتيش على السيارات الخاصة. جاء رد مقاتلي قبيلة بني نوف بقتل جنديين وأسر أربعة آخرين عند نقطة التفتيش، بينما فرت عناصر القوات المتبقية. في 24 أكتوبر/تشرين الأول، اشتبك رجال قبائل بني نوف مع قوات الحوثيين شرقي مديرية الحزم بالقرب من معسكر اللبنات، حيث أصيب اثنان من رجال القبائل ولقي ثلاثة مقاتلين حوثيين مصرعهم. اندلعت شرارة الاشتباكات حين منعت قوات الحوثيين ثلاث سيارات تهرب العقاقير الطبية والسجائر من الوصول إلى المناطق التي الخاضعة لسيطرة الجماعة، علماً بأن رجال قبائل بني نوف يتربحون من تسهيل عمليات التهريب وسبق أن شهدت الأشهر الأخيرة اشتباكات متكررة بينهم وبين قوات الحوثيين. تجدر الإشارة إلى أن قائد المنطقة العسكرية السادسة التابعة للحوثيين "أبو بدر زرعة" المتحدر من قبيلة بني نوف تدخل لتهدئة الوضع، لكن لم يمضِ أسبوعان حتى تجددت المعارك القتالية. هذا وعطّلت الاشتباكات دخول السلع التجارية، بما في ذلك الوقود وغاز الطهي والسجائر.

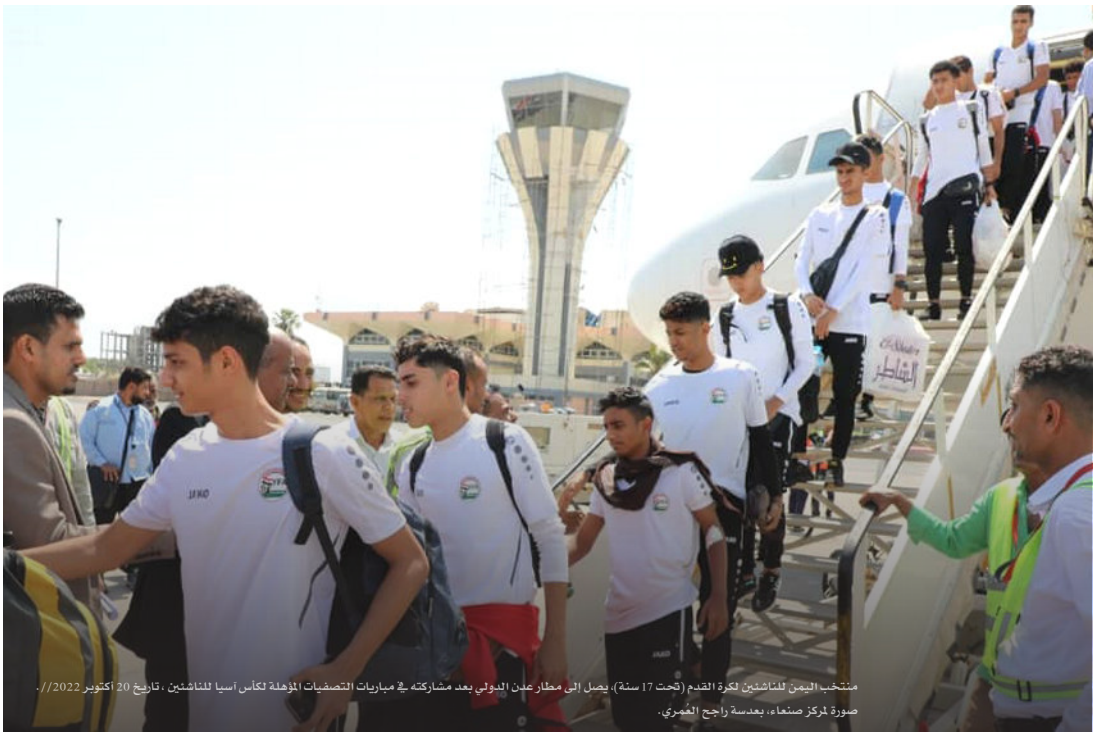

منتخب اليمن للناشئين لكرة القدم (تحت 17 سنة)، يصل إلى مطار عدن الدولي بعد مشاركته في مباريات التصفيات المؤهلة لكأس آسيا للناشئين ، تاريخ 20 أكتوبر 2022//.
صورة لمركز صنعاء، بعدسة راجح الغمري.

السياسة والحُكم في معسكر الحوثيين

الاحتفالات الدينية للحوثيين: إظهار الوحدة أم شكل من أشكال الإكراه؟

في 8 أكتوبر/تشرين الأول، نظمت سلطات الحوثيين احتفالات جماهيرية امتدت على جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها للاحتفال بالمولد النبوي الشريف، وأشادت وسائل الإعلام الحوثية بالحدث باعتباره الأكبر ليس فقط في تاريخ اليمن، بل في أي بلد إسلامي. تجمعت الحشود في ميدان السبعين بصنعاء في ظل إجراءات أمنية مشددة ، وكان الإنفاق الباذخ واضحاً في تنظيم احتفالات المولد رغم المعاناة التي يعيش في كنفها السكان جراء التدهور الاقتصادي وارتفاع أسعار الطاقة. بعثت الاحتفالات برسالتين، الأولى: إظهار القوة والوحدة في مناطق الجماعة بعد تعثر محادثات الهدنة؛ والثانية الإشارة إلى أن الحدث لم يكن احتفالا بالمولد النبوي فحسب، بل بجماعة الحوثيين نفسها. شملت الفعاليات مقاطع فيديو موجهة للشباب على غير المعتاد، تضمنت أغان شعبية حديثة فضلا عن الأناشيد الدينية التقليدية، في محاولة واضحة لتطبيع مثل هذه الفعاليات الجماهيرية عند عامة الناس. كما تم نقل موظفي الخدمة المدنية إلى ساحات العروض – وهي ترتيبات كانت مألوفة في عهد الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح – وطالب المسؤولون الحوثيون السكان بتزيين سياراتهم ومبانيهم ومنازلهم بالأضواء الخضراء، والأفراد والشركات والمنظمات بتقديم مساهمات مالية لتغطية التكاليف.

حالة من انعدام الأمن في صنعاء

في 11 أكتوبر/تشرين الأول، اعترض أبو مثنى اللجامي – رجل أعمال نافذ موال للحوثيين – وعناصر من قوات الأمن المركزي والشرطة العسكرية سيارة الشيخ عادل عبد الله شبيح الصرفي عند تقاطع أحد شوارع صنعاء، وبعد إردائه قتيلاً، حاصرت المدرعات العسكرية الحوثية قرية صرف -التي ينتمي إليها الصرفي – في مديرية بني حشيش شرق صنعاء، مهددة باقتحام القرية. كان الصرفي – قبل مصرعه – وغيره من رجال القبائل قد رفضوا السماح لشخصيات حوثية بالاستيلاء على أراضيهم وفرض جبايات على محاصيلهم، وهو خلاف مستمر منذ فترة، وغالبا ما تحوّل إلى حوادث نهب وقتل.

على صعيد آخر، لقي السياسي والدبلوماسي المتقاعد اللواء درهم نعمان الحكيمي مصرعه في 16 أكتوبر/تشرين الأول، حين اقتحم مسلح غرفة الحارس في فناء منزله وأطلق وابلا من الرصاص، وفقا لنجل القتيل "حمدان الحكيمي". تعرّف الحكيمي على هوية المسلح الذي يدعى فتحي الأسودي وكان يعمل سابقا مع نعمان. ووفقا لمصادر مركز صنعاء، يبدو أن القاتل كان غير متزن عقليا. شغل نعمان – الذي خدم كقائد عسكري إبان ثورة 1962 في شمال اليمن – العديد من المناصب الحكومية، بما في ذلك محافظاً لمحافظات الجوف ومأرب وذمار وشبوة، قبل أن يشغل منصب سفير اليمن لدى إثيوبيا في الفترة من 2012 إلى 2016.

في سياق آخر، اندلعت اشتباكات مسلحة بتاريخ 25 أكتوبر/تشرين الأول في عزلة بيت مران بمديرية أرحب شمال محافظة صنعاء بين قوات خاضعة لإمرة محافظ ريمة المعين من الحوثيين فارس الحباري، وقوات موالية لوزير الدولة نبيه أبو نشطان، حيث فقد كل جانب اثنين من مقاتليه وجُرح العشرات. اندلع القتال على ضوء خلاف حول شقيقين متهمين بجريمة قتل كانا قد سُجنا قبل ثلاثة أشهر لتتم تبرئتهما من قبل المحققين الحوثيين الذين أمروا مكتب أبو نشطان بإطلاق سراحهما، لكنه رفض. كان والد الرجلين، الحاج عبد الله مصلح القمادي، قد ناشد المحافظ الحباري – الذي يُعدّ شيخ قبلي قوي وشرس موال للحوثيين – حشد الآلاف من المقاتلين باسم الجماعة. لاحتواء الموقف، أمر القيادي محمد الحوثي في 27 أكتوبر/تشرين الأول قوات الأمن بالتدخل في بيت مران لوقف الاشتباكات.

موكب جنازة طفل من حي نقم بصنعاء، تاريخ 17 أكتوبر 2022. أبلغت وزارة الصحة التي يسيطر عليها الحوثيون عن وفاة ما لا يقل عن 10 أطفال ومراهقين كانوا يعالجون من سرطان الدم في مستشفى الكويت بصنعاء، بينما عزت مصادر طبية سبب وفاة أولئك المرضى إلى تلقيهم جرعات من ادوية منتهية الصلاحية // . صورة لمركز صنعاء .

العلاقات الدولية

في 4 أكتوبر/تشرين الأول، أدرج مجلس الأمن الدولي قائد سلاح الجو الحوثي "أحمد الحمزي" والمسؤول عن برنامج الطائرات المسيرة، على لائحة العقوبات لاضطلاعه "بدور رائد في الجهود العسكرية الحوثية التي تهدد بشكل مباشر السلام والأمن والاستقرار في اليمن". جاء هذا بعد أسبوع من إدراج مجلس الأمن قياديين حوثيين آخرين على القائمة هما: رئيس أركان القوات البحرية الحوثية منصور السعدي، الذي وُصف بـ "العقل المدبر لهجمات مميتة ضد الملاحة الدولية في البحر الأحمر"، ومطلق المراني، النائب السابق لرئيس مكتب الأمن القومي التابع للحوثيين والنائب الحالي للمخابرات العسكرية، لإشرافه على "عمليات التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة السيئة" للمحتجزين واعتقال واحتجاز عاملين في مجال الإغاثة وإساءة استخدام سلطته لتحويل مسار المساعدات الإنسانية. جدير بالذكر أن وزارة الخزانة الأمريكية كانت قد أدرجت المراني تحت طائلة العقوبات في ديسمبر/كانون الأول 2020، والحمزي والسعدي في مارس/آذار 2021.

في سياق آخر، ألمح الرئيس الأميركي جو بايدن في 11 أكتوبر/ تشرين الأول، إلى استعداده لإعادة تقييم علاقة الولايات المتحدة مع السعودية ردا على قرار تحالف "أوبك +" بخفض إنتاج النفط رغم اعتراض الولايات المتحدة. اتهم بعض أعضاء الحزب الديمقراطي الرياض بالانحياز إلى روسيا – العضو في تحالف أوبك+ والخاضعة لطائلة عقوبات من الغرب بسبب غزوها لأوكرانيا. ولوّح بايدن بأنه "ستكون هناك عواقب" على الرياض بسبب قرارها، وقد تشمل الإجراءات المتخذة للردّ عليها حظر مبيعات الأسلحة مستقبلاً، الأمر الذي قد يغير الحسابات العسكرية السعودية في اليمن.

تمركز قوات موالية للمجلس الانتقالي الجنوبي بالقرب من مخيم العر في مديرية يافع بمحافظة لحج ، تاريخ 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2022 // . صورة لمركز صنعاء، بعدسة راجح العُمري.

التطورات العسكرية والأمنية

الحوثيون يستهدفون الموانئ النفطية

لمحة عامة

في أول تصعيد عسكري كبير بعد الهدنة، قام الحوثيون باستهداف موانئ النفط التي تسيطر عليها الحكومة بالطائرات المسيرة والصواريخ في منتصف شهر أكتوبر / تشرين الأول، رغم نأي الحكومة والحوثيون بأنفسهم عن شن أي هجمات برية رئيسية ومباشرة ضد بعضهما. فبعد انتهاء الهدنة في الثاني من أكتوبر / تشرين الأول، انحصرت المعارك القتالية على الجبهات بين الطرفين في جنوب غرب اليمن، وتحديداً في تعز ولحج والحديدة. وبدا من تحركات قوات الطرفين وتحصين مواقعها بأنها تتأهب لتكثيف الحرب البرية، في الوقت الذي أرسلت فيه السعودية والإمارات المزيد من الأسلحة لوكلائها في اليمن.

لم تسفر الهجمات الحوثية التي استهدفت ميناءي النشيمة والضبة في 21-18 أكتوبر / تشرين الأول، عن وقوع أية إصابات أو أضرار، إلّا أن احتمالية وقوع مزيد من الهجمات من داخل وخارج اليمن أدت إلى شلّ صادرات النفط في البلاد منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، وهو ما يهدد الاستقرار المالي للحكومة (انظر: التطورات الاقتصادية والمالية، "استهداف الحوثيين للموانئ النفطية يهدد الاستقرار المالي للحكومة"). يأتي القصر الرئاسي في عدن من ضمن المواقع المعرضة للهجوم – رغم استمرار غياب مجلس القيادة الرئاسي عن أداء مهامه من العاصمة المؤقتة – وهو ما دفع الإمارات لتركيب نظام رادار لرصد الطائرات المسيرة التي قد تحوم حول القصر الرئاسي، قبل قيامها بإزالته نتيجة اعتراضات من السعودية. تتجاوز مخاوف قيادة التحالف الهجمات التي قد تستهدف البنية التحتية ومنشآت الطاقة بالسعودية، حيث يحرص التحالف على مرور فعاليات بطولة كأس العالم 2022 في قطر خلال شهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول، دون مشاكل باعتباره حدثا عالميا يستقطب اهتمام وتركيز العالم على منطقة الخليج.

أما في جنوب اليمن، فقد استمرت عمليات مكافحة الإرهاب في محافظة أبين ضد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب طوال شهر أكتوبر / تشرين الأول، وبحسب تقارير، شنّ مقاتلو التنظيم الذين طُردوا من أبين هجمات بالعبوات الناسفة استهدفت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في شبوة. هذا وتبدوا عمليات أخرى لمكافحة الإرهاب في شبوة وشيكة، في إطار الجهود التي يقودها المجلس الانتقالي الجنوبي لاجتثاث مقاتلي تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

الحوثيون يستهدفون الموانئ النفطية

بعد تهديدات استمرت لأسابيع تُحذر من تصدير النفط اليمني، شن الحوثيون هجمات على ميناء النشيمة النفطي وميناء رضوم حيث كانت ترسو ناقلة النفط (هانا) التي ترفع علم تنزانيا باستخدام طائرات مسيرة في 18 و 19 أكتوبر / تشرين الأول. لم يمضِ يومان، حتى استهدفت الجماعة ميناء الضبة النفطي في مديرية الشحر بتاريخ 21 أكتوبر / تشرين الأول، بطائرتين مسيرتين في وقت كانت تستعد فيه ناقلة يونانية لتحميل شحنة من النفط الخام. ورغم عدم إفادة التقارير الحكومية بوقوع إصابات أو أضرار، اضطرت الناقلة اليونانية للمغادرة قبل تحميل الشحنة البالغة مليوني برميل من النفط. في 25 أكتوبر / تشرين الأول، أغلقت السلطات المحلية ميناء المكلا بعد رصد طائرات مسيرة تابعة للحوثيين، ليُعاد فتح الميناء بعد أيام لكن للأنشطة التجارية غير النفطية. أما في 26 أكتوبر / تشرين الأول، فقد أسقطت قوات دفاع شبوة طائرة مسيرة تابعة للحوثيين بالقرب من مطار عتق الذي يضم قوات تابعة للإمارات والتحالف. سعت هجمات الحوثيين على ميناءي النشيمة والضبة النفطيين على ما يبدو إلى الضغط على الحكومة في ظل استمرار وساطة الأمم المتحدة (أنظر: التطورات السياسية والدبلوماسية: "الحكومة تصنف الحوثيين كجماعة إرهابية ، واستهجان من الأمم المتحدة عقب الضربات الحوثية").

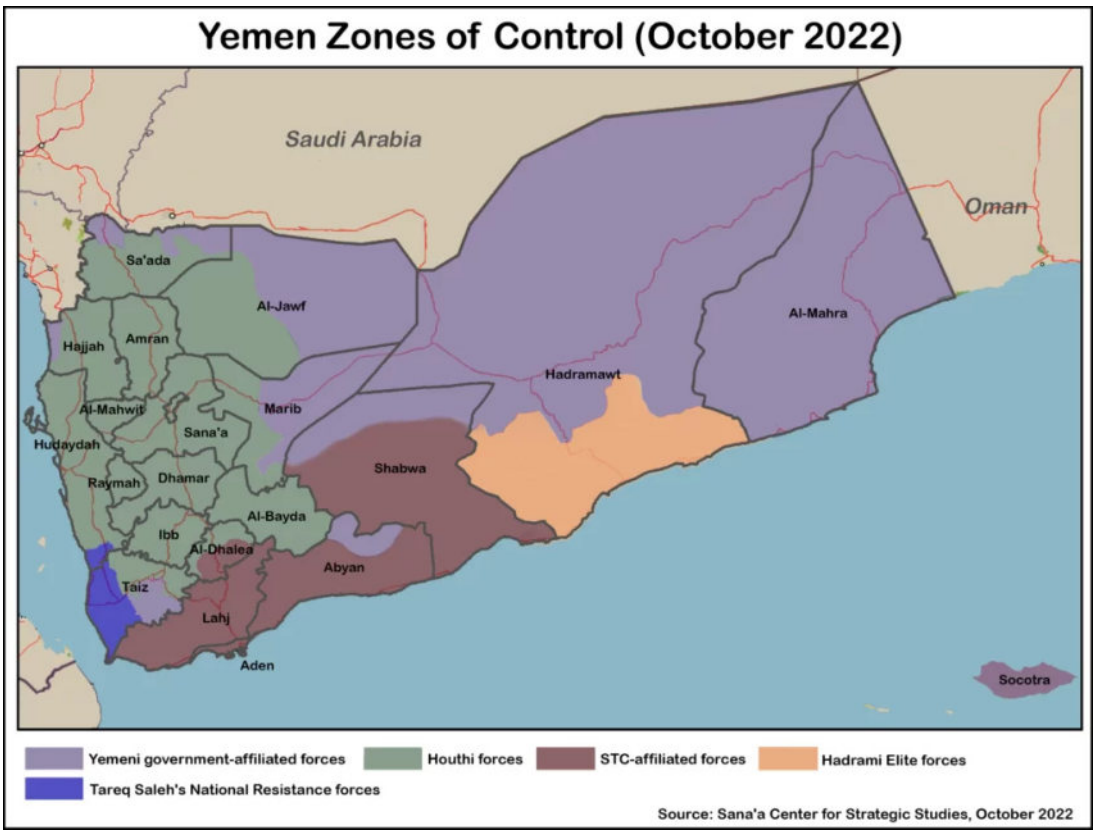

التطورات في لحج

تصاعدت حدة الاشتباكات بين القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي من جهة، وقوات الحوثيين في محافظة لحج من جهة أخرى، خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول، مع ورود أنباء عن إحراز قوات الحوثيين بعض التقدم في المعارك التي تركزت بمنطقة الحد يافع، الواقعة أقصى شمالي شرق المحافظة، وفي مديريتي المسيمير والقبيطة الواقعتين على طول حدود المحافظة مع تعز. تسببت الاشتباكات والقصف المدفعي المتكرر خلال الشهر في وقوع وفيات، وهو ما دفع كبار القادة العسكريين بمحور يافع لعقد اجتماع في 22 أكتوبر / تشرين الأول، لبحث مجريات المعارك القتالية الضارية. في 30 أكتوبر / تشرين الأول، شن الحوثيون هجوماً كبيراً على مناطق بشمال شرق لحج ونجحوا في السيطرة على مواقع لقوات اللواء العاشر صاعقة الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي والمتمركزة في منطقة حبيل حنش بمديرية المسيمير.

في 20 أكتوبر / تشرين الأول، اندلعت اشتباكات بين قوات الحزام الأمني ومسلحين قلبيين موالين للشيخ عصام هزاع في منطقة رأس العارة جنوب لحج، على خلفية خلافات نشبت مؤخراً بين الطرفين حول تشييد ميناء في المنطقة القريبة من مضيق باب المندب بتمويل من هزاع الذي اتهمه المجلس الانتقالي بتلقي دعم من حزب الإصلاح لتنفيذ المشروع.

دبابة تابعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي في منطقة كرش على خط المواجهة في محافظة لحج ، تاريخ 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2022 // . صورة لمركز صنعاء .

التطورات في تعز

تزامناً مع اشتداد حدة المعارك بين قوات الحوثيين وقوات المجلس الانتقالي في محافظة لحج المجاورة، شهدت محافظة تعز تصاعدًا في الاشتباكات بين القوات الموالية للحكومة والحوثيين عقب انتهاء الهدنة، حيث اندلعت أولى الاشتباكات بين الطرفين يوم 7 أكتوبر / تشرين الأول، في منطقة صبر الموادم شرق مدينة تعز ولأول مرة منذ شهر أبريل / نيسان، بينما اندلعت معارك أخرى في مناطق مختلفة من مدينة تعز ومديرية مقبنة قرب حدود تعز مع الحديدة، وغرباً في منطقة جبل حبشي.

تضمنت الحوادث الأمنية والأنشطة الإجرامية في مدينة تعز اندلاع اشتباكات مسلحة في 23 أكتوبر / تشرين الأول، في حي الروضة شمال شرقي مدينة تعز، على خلفية محاولة قوات الأمن اعتقال غزوان المخلافي الموالي للإصلاح – الذي تربطه صلة قرابة بقائد اللواء 22 ميكا – والذي يقود جماعة مسلحة عُرف عنها نهب الأراضي وابتزاز التجار. جاءت محاولة اعتقال غزوان عقب سلسلة من جرائم القتل وجرائم أخرى في مدينة تعز منذ عام 2018، نُسب ارتكابها إلى أتباعه. هذا وأسفرت الاشتباكات عن مقتل جندي وإصابة ثلاثة مدنيين، مما دفع قوات الأمن في اليوم التالي لإرسال تعزيزات واقتحام حي الروضة حيث نجحت في قتل صهيب المخلافي – شقيق غزوان – الذي كان يقود أيضاً جماعة مسلحة وهو متهم بارتكاب عدد من جرائم القتل. جاءت الحملة بعد ضغوط من كبار ضباط الجيش وقيادات في السلطة المحلية وشيوخ بارزين في المحافظة، وتم تعليق الحملة العسكرية رغم تأكيدات مدير عام شرطة تعز باستمرار ملاحقة غزوان والهاربين الآخرين. هذا وظهر غزوان في مقطع فيديو انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي توعد فيه بحشد قبيلته للانتقام لمقتل شقيقه.

على صعيد آخر، شهدت مدينة تعز خلال الشهر عدد من الهجمات باستخدام العبوات الناسفة، ففي 6 أكتوبر / تشرين الأول، استهدفت عبوة ناسفة سيارة الشيخ القبلي منذر عبد الله غانم النجاشي، بعد دقائق فقط من إيقافه لها ودخوله أحد المطاعم. أما في 19 أكتوبر/ تشرين الأول، فقد انفجرت عبوة ناسفة قرب مركبة عسكرية متوقفة أمام مطعم في حي القبة وسط مدينة تعز، مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين وإصابة ثلاثة آخرين بجروح خطيرة. هذا وأعلنت سلطات مدينة تعز إلقاء القبض على خلية تابعة للحوثيين في 23 أكتوبر / تشرين الأول، باعتبارها المسؤولة عن انفجار حي القبة وتنفيذ هجمات أخرى بالعبوات الناسفة في المدينة. تجدر الإشارة إلى أن استخدام العبوات الناسفة في تنفيذ هجمات قد تزايد في المحافظة منذ شهر سبتمبر / أيلول 2022، الذي شهد استهداف حافلة ركاب قرب مدينة التربة جنوبي تعز.

التطورات في الحديدة

شهد شهر أكتوبر / تشرين الأول، اشتباكات مستمرة بين الحوثيين وقوات موالية للتحالف الذي تقوده السعودية في محافظة الحديدة، مع ظهور مؤشرات عن تزايد نشاط الحوثيين هناك. تضمنت الاشتباكات ضربات حوثية متكررة بالطائرات المسيرة على مواقع القوات المشتركة، والتي وقعت أغلبها في مديريات حيس وجبل رأس والجراحي جنوبي شرق المحافظة بالقرب من الحدود مع تعز. هذا وشوهدت القوات الحوثية في 22 أكتوبر / تشرين الأول، تزيل ألغاماً

أرضية في منطقة الغويرق الواقعة جنوبي غرب مديرية التحيتا، وهي منطقة أُمِر سكانها بإخلائها مطلع مارس / آذار، حيث تتزامن مساعي الحوثيين لإزالة الألغام مع تعزيزات لهم في منطقة الخيمة الساحلية القريبة، علما بأن القوات المشتركة عملت على بناء وتوسيع تحصيناتها في هذه المنطقة في وقت سابق من الشهر، وهي تطورات تشير إلى احتمالية تأهب الحوثيين للتقدم نحو الجنوب.

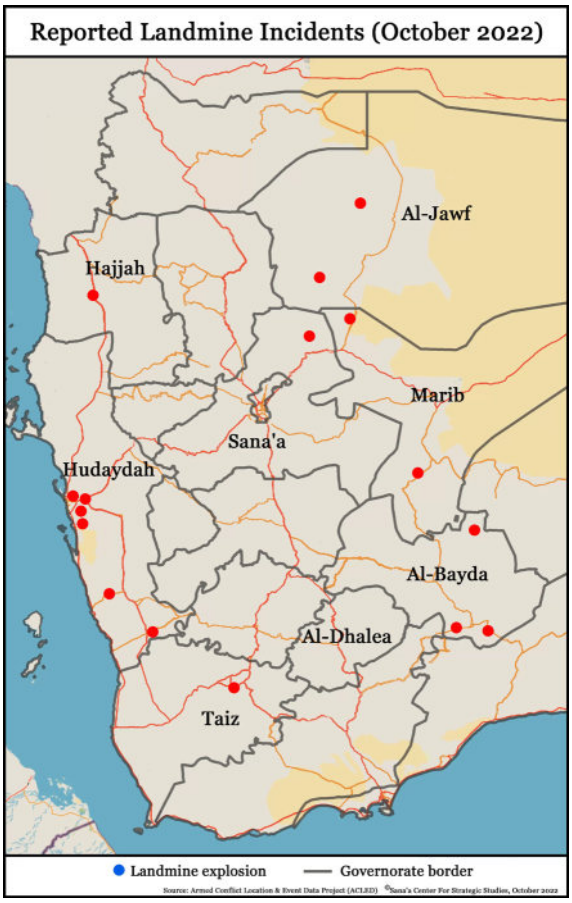

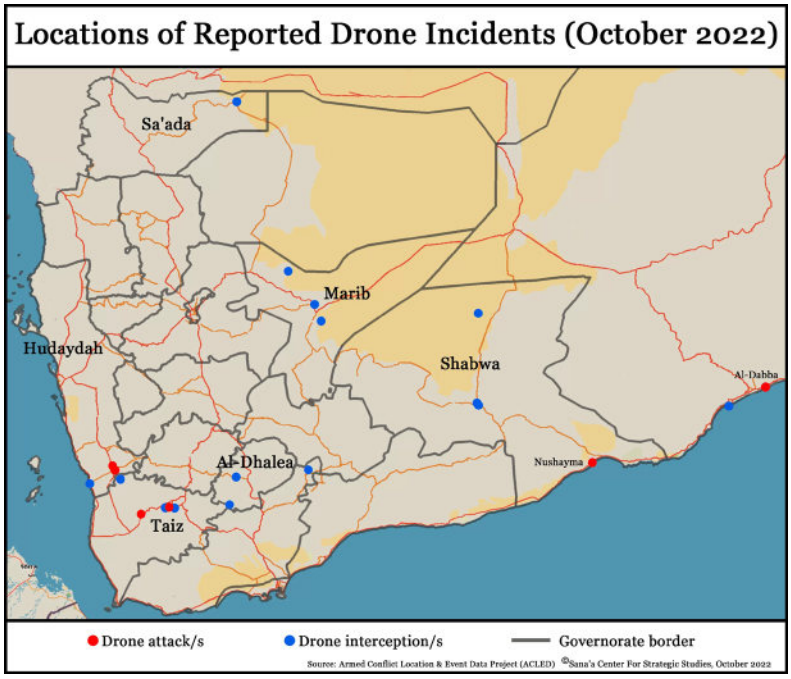

التطورات في مأرب

أفادت تقارير بشن الحوثيين هجمات متكررة على القوات الحكومية في محافظة مأرب طوال شهر أكتوبر / تشرين الأول، حيث تركزت معظم المعارك جنوب مدينة مأرب في سلسلة جبال البلق، ومديرية مأرب الوادي، ومديرية حريب. في 19 أكتوبر / تشرين الأول، أجرت قوات الحوثي استعدادات عسكرية في منطقة الأعيرف غربيّ مدينة مأرب فيما يبدو كتحضير لعملية عسكرية ضد القوات الحكومية، وتداولت أنباء عن وصول تعزيزات حوثية أخرى في منطقة قبائل الجدعان شمال غرب مدينة مأرب ومديرية الجوبة جنوب مدينة مأرب. في وقت لاحق من نفس الشهر، أجرى وزير الدفاع الحوثي محمد ناصر العاطفي جولة لتفقد قوات الحوثيين في جبهات مأرب، ما أعطى انطباعاً بأن صنعاء تتأهب لاستئناف محتمل للعمليات القتالية في المحافظة.

التطورات في البيضاء

اندلعت معارك في عدد من الجبهات بمحافظة البيضاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول، معظمها على طول حدودها مع محافظات أخرى. ففي شمالي شرق المحافظة، أرسل الحوثيون تعزيزاتهم إلى عقبة القنذع بمديرية نعمان على الحدود مع مديرية بيحان بمحافظة شبوة مطلع الشهر، أعقب ذلك اندلاع اشتباكات بين الحوثيين وقوات دفاع شبوة في 13 أكتوبر / تشرين الأول. أما في المديرية المجاورة ناطع، فقد توصلت وساطة قبلية إلى اتفاق بين الحوثيين وألوية العمالقة نص على فتح طريق عقبة مالح الرابط بين مديريتي ناطع وبيحان يوماً واحداً في الأسبوع، علماً بأن الطريق أُغلق لمدة شهر نتيجة الاشتباكات بين الطرفين. أما في جنوبي غرب المحافظة، فقد استمرت الاشتباكات المتقطعة بين الحوثيين وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المتواجدة في لحج على طول حدود البيضاء مع لحج. في 18 أكتوبر / تشرين الأول، استهدفت قوات ألوية العمالقة المتمركزة على امتداد جبهة يافع شمال شرق محافظة لحج قوات الحوثيين في مديرية الزاهر بالبيضاء بصاروخ أسفر عن مقتل قيادي ميداني تابع للحوثيين. كما أفادت الأنباء عن وقوع معارك متقطعة جنوباً على جبهة عقبة ثرة على امتداد الحدود بين مديرية مكيراس جنوبي البيضاء ومديرية لودر في أبين.

التطورات في الضالع

لم تشهد المعارك المتكررة بين قوات الحوثيين من جهة والقوات الحكومية والمقاومة الجنوبية من جهة أخرى في محافظة الضالع إحراز أي تقدم يذكر لأي من الطرفين. انحصرت معظم تلك الاشتباكات في جبهات بتار حجر وباب غلق والفاخر شمالي غرب الضالع، علماً بأن جبهات الضالع تختلف عن غيرها من الجبهات (التي حافظت فيها القوات المناهضة للحوثيين على وضع دفاعي) حيث شهدت مواقع الحوثيين في الضالع هجمات من قبل قوات المقاومة الجنوبية.

التطورات في أبين

في 8 أكتوبر / تشرين الأول، نُشرت قوات الأمن المحلية الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي في جميع أنحاء مناطق جنوب وشرق مديرية المحفد الواقعة شمالي شرق محافظة أبين، وإقامة نقاط تفتيش لها على امتداد الطريق الرئيسي. كما وقعت عدد من الهجمات استهدفت عناصر أمنية مختلفة باستخدام العبوات الناسفة، أُشتبه بوقوف تنظيم القاعدة وراءها، حيث شملت زرع قنبلة في 9 أكتوبر / تشرين الأول، على طريق وادي عميران أسفر عن مقتل أربعة من عناصر الحزام الأمني. وعقب الهجوم، صرّح مختار النوبي – قائد محور أبين العسكري التابع للمجلس الانتقالي – في 10 أكتوبر / تشرين الأول، بأنه تم تأمين أغلب مناطق مديرية المحفد شمالي شرق أبين. هذا واستمرت العمليات الأمنية التي تستهدف المعاقل المشتبه بكونها للتنظيم طوال الشهر، حيث أسفرت إحداها عن مقتل اثنين من عناصر التنظيم في منطقة السواد بحسب التقارير المتداولة. في غضون ذلك، استمرت الهجمات ضد القوات الموالية للمجلس الانتقالي – والمشتبه بضلوع تنظيم القاعدة فيها – على مدار الشهر حيث أسفر تفجيران على طرق في مديرية المحفد عن مقتل 3 جنود في 14 أكتوبر / تشرين الأول، وأسفر هجوم آخر بعبوة ناسفة استهدف سيارة إسعاف تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي عن مقتل أربعة أشخاص في 22 أكتوبر / تشرين الأول.

لم ينتج عن الاشتباكات بين الحوثيين والقوات المناهضة لهم على طول جبهة عقبة ثرة في محافظة أبين أي تغيرات جوهرية في المناطق التي يسيطر عليها كل من الطرفين، علماً بأن مواقع قوات الحوثيين (الواقعة على عقبة ثرة على طول الحدود مع مديرية مكيراس بمحافظة البيضاء) تُطل على مواقع القوات الحكومية والمقاومة الجنوبية في مديرية لودر بمحافظة أبين. زعمت القوات المناهضة للحوثيين أنها منعت الحوثيين من التقدم رغم هجماتهم المتكررة، في حين ذكر سكان مديريات لودر ومودية والمحفد شمالي أبين أنهم لمحوا طائرة مسيرة يبدو أنها نفس الطائرة التي تستخدمها القوات الأمريكية لتعقب عناصر القاعدة والحوثيين، علماً أن المنطقة شهدت فيما مضى هجمات أمريكية بطائرات مسيرة استهدفت تنظيم القاعدة.

التطورات في شبوة

أفادت تقارير عن فرار عناصر تنظيم القاعدة من أبين إلى المناطق الجبلية جنوبي شبوة المجاورة، عقب العملية التي قادها المجلس الانتقالي الجنوبي ضدهم. وتداولت الأنباء استهداف القوات الموالية للمجلس الانتقالي في شبوة بعدة هجمات بالعبوات الناسفة على مدار الشهر، بما في ذلك وقوع عدة انفجارات في مديرية الصعيد جنوبي شرق المحافظة، حيث نفذت ألوية العمالقة وقوات دفاع شبوة عمليات ضد عناصر التنظيم في سبتمبر / أيلول الماضي. ازدادت وتيرة الهجمات بالعبوات الناسفة في شبوة منذ آب / أغسطس، وذلك عقب طرد حزب الإصلاح من المحافظة على يد ألوية العمالقة وقوات أخرى مدعومة من الإمارات. وفي حين تتهم مصادر أمنية محلية تنظيم القاعدة بالضلوع في تلك الهجمات، يلقي أنصار المجلس الانتقالي باللائمة على القيادات الأمنية التابعة لحزب الإصلاح الذين تمت إقالتهم من مناصبهم في أغسطس / آب الماضي. وقد تكون هذه الهجمات جزءًا من استراتيجية لتشتيت انتباه قوات الأمن وإثبات عجز قوات دفاع شبوة وألوية العمالقة عن إرساء الأمن والاستقرار في المحافظة.

على صعيد آخر، عيّن المحافظ عوض بن الوزير العولقي في 26 أكتوبر / تشرين الأول، نجله "أحمد" قائداً للواء الأول دفاع شبوة، وبعدها بأيام، تحديداً في 29 أكتوبر / تشرين الأول، قالت مصادر عسكرية وإعلامية محلية إن قوات التحالف وافقت على مقترح قدمه المحافظ العولقي ورئيس الهيئة التنفيذية للقيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي في شبوة (علي أحمد الجبواني)، بإدماج 700 جندي من قوات النخبة الشبوانية في قوات دفاع شبوة، على أن يتم إدماج بقية عناصر قوات النخبة الشبوانية التي يُعتزم حلّها في وقت لاحق.

هذا ووقعت اشتباكات بين القوات المدعومة إماراتياً والحوثيين شمالي غرب مديرية بيحان بشبوة، على طول حدودها مع محافظة البيضاء التي يسيطر عليها الحوثيون، إلا أنها كانت أقل ضراوة من المعارك المندلعة في مناطق أخرى. في 13 أكتوبر / تشرين الأول، حاولت قوات الحوثيين اختراق عقبة القنذع التي يتمركز فيها اللواءان الثالث والسادس دفاع شبوة، وذلك باستخدام الأسلحة الثقيلة دون وقوع إصابات أو إحراز تقدم من أي من الجانبين. ذكرت مصادر من اللواء السادس أن الحوثيين عززوا مؤخراً مواقعهم في هذه الجبهة التي كانت مركزا لشن هجماتهم ضد مأرب أواخر عام 2021 وأوائل عام 2022، بحُكم محاذاتها لطريق استراتيجي.

نساء يتسوقن لشراء التوابل والمؤن الغذائية في سوق الشنيني الشهير بمدينة تعز ، تاريخ 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2022 // . صورة لمركز صنعاء، بعدسة أحمد الباشا.

الاقتصاد

استهداف الموانئ النفطية يهدد الاستقرار المالي للحكومة

لمحة عامة

شُلّت صادرات النفط الحكومية إثر تداعيات الهجمات الحوثية بالطائرات المسيرة التي استهدفت ميناءي النشيمة والضبة لتصدير النفط خلال النصف الأخير من شهر أكتوبر / تشرين الأول. فرغم أن انعكاسات ذلك ظلت غير محسوسة طوال شهر أكتوبر / تشرين الأول، إلا أن خطورة هذه الهجمات تكمن في تهديدها للاستقرار المالي للحكومة اليمنية نتيجة فقدان الإيرادات المتأتية من تصدير النفط التي تعد أكبر مصدر تعتمد عليه. وبالتالي ستترتب تداعيات جسيمة غير مباشرة، قد تشمل تقوّض قدرة البنك المركزي اليمني في عدن على مواصلة تمويل واردات السلع الأساسية ورفع قيمة الأوراق النقدية الجديدة، والسيطرة على التضخم.

في سياق منفصل، التقى ممثلون من البنك المركزي اليمني في عدن – أوائل أكتوبر / تشرين الأول – بمسؤولين من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وصندوق النقد الدولي، حيث أشاد الأخيران بالسياسات التي تبناها البنك المركزي اليمني في عدنمؤخراً بُغية دعم استقرار الريال اليمني، متوقعين انخفاض معدلات التضخم أواخر عام 2022. أما في مناطق سيطرة الحوثيين فقد واصل البنك المركزي اليمني في صنعاء والمؤسسات المالية الأخرى المساعي لرقمنة قطاع التجارة وأنظمة الدفع، نتيجة انخفاض كمّ الأوراق النقدية المتداولة بعد فرض الحوثيين حظرا منذ عام 2017، على تداول الأوراق النقدية الجديدة المطبوعة من البنك المركزي في عدن.

على صعيد آخر، استمرت السفن المحملة بالوقود بدخول ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين بعد انتهاء الهدنة في 2 أكتوبر / تشرين الأول، في الوقت الذي عانت فيه عدن (الخاضعة لسيطرة الحكومة) من نقص الوقود خلال النصف الأول من أكتوبر / تشرين الأول، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وانقطاع التيار الكهربائي على مدار الشهر. في سياق متصل، وصلت الشحنة الأولى من منحة المشتقات النفطية السعودية الجديدة إلى عدن في 26 أكتوبر / تشرين الأول، لكن دون جديد فيما يتعلق بمستوى توافر الوقود خلال الشهر.

استهداف الحوثيين للموانئ النفطية يهدد الاستقرار المالي للحكومة

سعت الهجمات الحوثية على ميناء رضوم بمحافظة شبوة وميناء الشحر بمحافظة حضرموت للضغط على الحكومة اليمنية، في ظل استمرار وساطة الأمم المتحدة والمحادثات المتعلقة بحل مسألة الرواتب المستحقة (لأربع سنوات) لموظفي القطاع العام في مناطق سيطرة الحوثيين، علماً بأن مطالب الحوثيين توسّعت لتشمل إدراج رواتب العسكريين والأمنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة وهو ما رفضت الحكومة الإذعان له. قبل سيطرة الحوثيين على صنعاء وأجزاء كبيرة من شمال اليمن عام 2014، كانت رواتب الأفراد العسكريين والأمنيين تشكل زهاء نصف إجمالي مدفوعات الرواتب الحكومية، واستحوذت الرواتب عموماً على ما يقرب من ثلث إجمالي الإنفاق الحكومي. وبالتالي، فإن موافقة الحكومة اليمنية على سداد جميع رواتب موظفي الدولة على المستوى الوطني تعني استنزاف مواردها المالية بصورة سريعة، وفي الوقت نفسه تعزيز وتيرة النشاط الاقتصادي في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما سيسمح للجماعة بتأمين مزيد من الإيرادات عبر تحصيل المزيد من الضرائب والجبايات.

كانت صادرات النفط الحكومية على خطى الانتعاش في السنوات الأخيرة إلى أن نُفذت الهجمات الحوثية بالطائرات المسيرة. فخلال الفترة بين عامي 2020 و2021، ارتفعت قيمة صادرات النفط اليمنية من 710.5 مليون دولار أمريكي إلى 1.418 مليار دولار أمريكي. وطبقاً لتقارير البنك المركزي اليمني في عدن لشهر أغسطس / آب، ارتفعت عائدات النفط بنسبة 34 في المئة خلال الستة الأشهر الأولى من العام، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021 (أي من 551.7 مليون دولار أمريكي عام 2021 إلى 739.3 مليون دولار أمريكي)، والتي كانت مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع أسعار الوقود في السوق العالمية. وبالتالي، استمرار تهديد الحوثيين للبنية التحتية لمنشآت تصدير النفط الحكومية قد يعني منع الحكومة من تصدير النفط للسوق العالمية وفقدانها أكبر مصادر إيراداتها، الأمر الذي سيقوّض قدرتها على تغطية النفقات الضرورية كتوفير الخدمات العامة ودفع رواتب موظفي الخدمة المدنية. كما أن فقدان عائدات النفط قد يهدد قدرة البنك المركزي اليمني في عدن على الاستمرار في إقامة المزادات الأسبوعية لبيع العملة الأجنبية، مما يعني انخفاض قيمة الأوراق الجديدة للريال اليمني، وتجدد حالة عدم استقرار أسعار الصرف، وتحفيز التضخم، وتفاقم تدهور الوضع الإنساني.

اجتماع البنك المركزي اليمني في عدن بمسؤولين دوليين، وإفلاس شركة منخرطة في عمليات احتيال بمناطق سيطرة الحوثيين

قدر صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد اليمني بنسبة 2 في المئة هذا العام و3.2 في المئة عام 2023، بعد سلسلة اجتماعات عُقدت في السادس من أكتوبر / تشرين الأول، بين مسؤوليه وممثلي البنك المركزي اليمني في عدن، إلّا أن تطور الصراع ومستوى توافر التمويل من المانحين الخارجيين يمكن أن يؤثر على هذه التوقعات حسب ما أفاد به الصندوق. وفي بيان له ، دعا صندوق النقد الدولي إلى إصلاحات عديدة من ضمنها اعتماد تطبيق سعر الصرف السائد في السوق على الإيرادات الجمركية وإعادة تقييم الدعم المقدم للكهرباء وتحسين مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية، مشيراً في الوقت نفسه إلى عدة تطورات إيجابية منها تنفيذ الحكومة نظام منصة المزاد العلني للعملات الأجنبية التي تعد آلية موثوقة، وإلغاء سعر الصرف المُوجّه إدارياً الخاص بالموازنة العامة مما ساعد في خفض عجز الموازنة. وفي توقعاته للمستقبل، توقع صندوق النقد الدولي أن يؤدي مزيد من استقرار أسعار الصرف والتراجعُ الذي حدث مؤخرًا في الأسعار العالمية للمواد الغذائية إلى حدوث انخفاض في مستوى التضخم بحلول نهاية العام.

في سياق منفصل، التقى محافظ البنك المركزي اليمني في عدن "أحمد غالب"، بتاريخ 14 أكتوبر / تشرين الأول، في واشنطن بوفد من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، في إطار الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2022، حيث ركزت المحادثات على المساعدة الفنية التي يقدمها النظام المصرفي المركزي للولايات المتحدة للبنك المركزي اليمني في عدن، وسبل تعزيزها مستقبلاً. يهدف الدعم المقدم حالياً من الاحتياطي الفيدرالي في قطاع الخدمات المصرفية وتدريب الموارد البشرية، إلى مساعدة البنك المركزي اليمني في عدن على مواكبة أحدث التطورات في الخدمات المصرفية وتعزيز قدرته على القيام بالوظائف المتعلقة بالسياسة النقدية وخدمة القطاع المصرفي اليمني بصورة أكثر كفاءة. شملت المواضيع الأخرى التي نوقشت تعزيز دعم الاحتياطي الفيدرالي للبنك المركزي اليمني في عدن، من خلال تسهيل التحويلات المالية بالدولار الأمريكي بين البنوك اليمنية وحسابات البنوك المراسلة خارج البلاد، شرط امتثال اليمن لقوانين مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

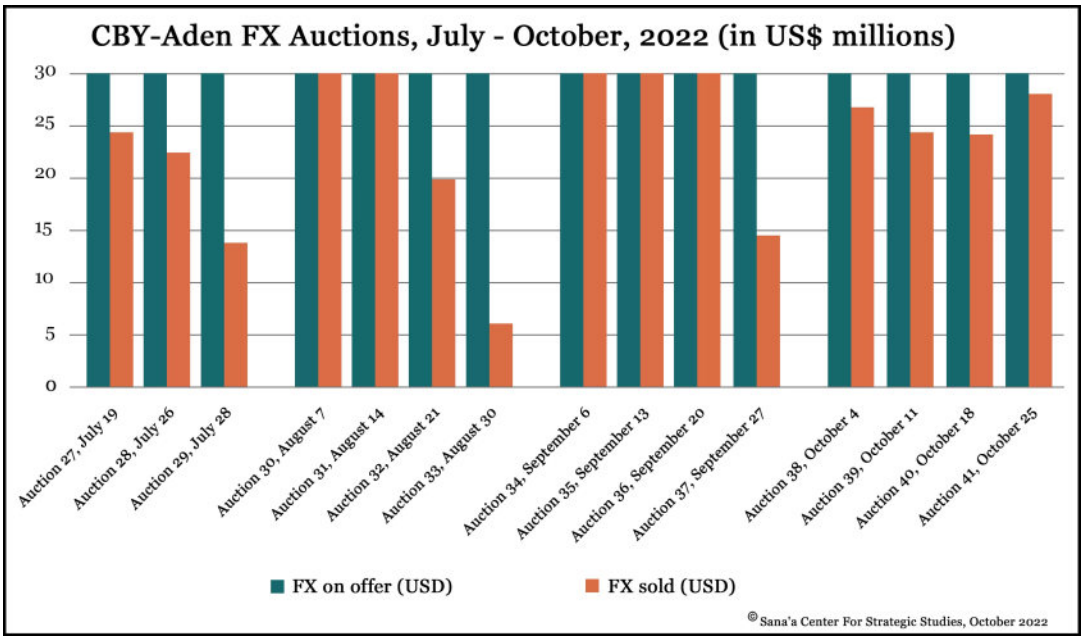

في 20 أكتوبر / تشرين الأول، أفادت وسائل إعلام محلية عن رفض شركة تهامة فلافور – المملوكة حسب التقارير لفتحية المحويتي – السماح للمستثمرين بسحب أموالهم في وقت تستعد فيه الشركة لإعلان إفلاسها. كانت الشركة قد جمعت نحو 150 مليار ريال يمني من خلال عرض عوائد تصل نسبتها إلى 25 في المئة على الصفقات العقارية التي أبرمتها الشركة. لوحظ مؤخرًا تزايد عدد الشركات المنخرطة في عمليات احتيال بالمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، والذي تعزّز بتدفق الأموال من الشبكات الرسمية إلى الشبكات غير الرسمية خلال فترة الصراع الدائر، حيث سمح غياب التنظيم والرقابة الرسميين بازدهار عمليات الاحتيال. يذكر أن آخر عملية احتيال كبيرة وقعت في مناطق سيطرة الحوثيين كانت شركة قصر السلطانة المسجلة باسم بلقيس الحداد، حيث اتهمت نيابة الأموال العامة في صنعاء الشركة بالاحتيال على حوالي 100 مستثمر بأكثر من 62 مليار ريال يمين قبل أن تعلن إفلاسها عام 2020.

استمرار استقرار الريال، و مساعي حوثية لرقمنة العملة

ظل سعر صرف الأوراق النقدية الجديدة للريال اليمني مستقراً نسبيًا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول، مع تقلبات طفيفة من 1,125 ريال يمني لكل دولار أمريكي في بداية الشهر إلى 1,152 ريال يمني في نهاية الشهر (أي نسبة انخفاض بأقل من 3 في المئة خلال الشهر). واصل البنك المركزي اليمني في عدن جهوده لرفع قيمة الأوراق النقدية الجديدة للريال عبر إقامة المزادات الأسبوعية لبيع العملة الأجنبية للبنوك اليمنية بهدف تمويل واردات السلع الأساسية. في المقابل، ظل سعر تداول الأوراق النقدية القديمة للريال مستقراً طوال الشهر في مناطق سيطرة الحوثيين عند حوالي 560 ريال يمني لكل دولار أمريكي.

لمجابهة التناقص المتزايد في السيولة النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، شَرَعت سلطات الحوثيين بحملة واسعة لرقمنة التعاملات التجارية وفرض إجراءات صارمة لتقليص استخدام النقد في إدارة الأموال العامة. وتلبية لهذه المساعي، أطلق البنك المركزي في صنعاء بتاريخ 29 أكتوبر / تشرين الأول، مؤتمره الوطني الأول للتكنولوجيا المالية الذي دام أربعة أيام، وشهد مشاركة الهيئات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع المصرفي والمؤسسات المالية والتكنولوجية وخبراء في المجال، حيث تناول المؤتمر الوضع الحالي للتكنولوجيا المالية في اليمن، والآفاق والتحديات المستقبلية، بهدف استنباط إطار عمل استراتيجي وطني لتحسين البنية التحتية التكنولوجية، وإنشاء نظام وطني للمدفوعات، وتطوير الأطر الرقابية، وتنظيم التجارة الإلكترونية. جاء هذا المؤتمر عقب مؤتمر آخر عُقد في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر / تشرين الأول، نظمته سلطات الحوثيين تحت شعار "تعزيز الشمول المالي" وشددت فيه على أهمية وضع خطة استراتيجية وطنية للتحول الرقمي في قطاع التجارة. وفي هذا السياق، أفاد مسؤول كبير في وزارة المالية بصنعاء بأن الوزارة تتخذ إجراءات صارمة لرقمنة نظام إدارة الأموال العامة، موضحاً أن معظم العوائد الحكومية حالياً – بما في ذلك الرسوم الجمركية من التجار – تُحصَّل من خلال التحويلات الإلكترونية. من جانبه، ذكر مسؤول حكومي آخر أن

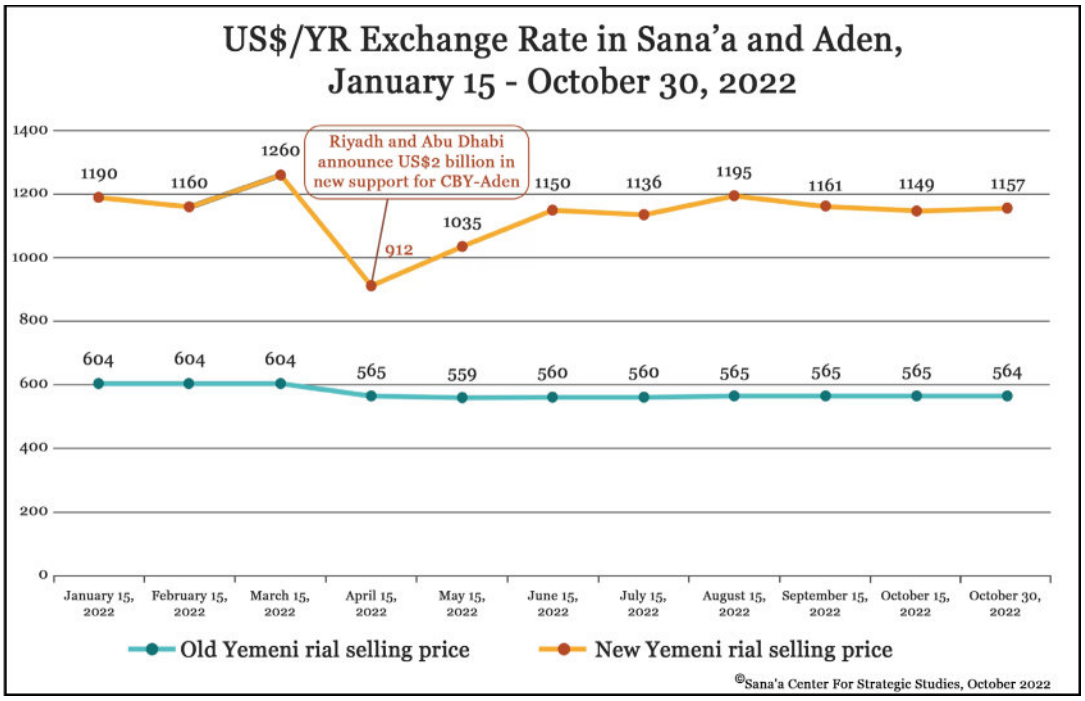

سلطات الحوثيين طورت نظام مدفوعات رقمي للتعاملات في سوق المشتقات النفطية، حيث منح البنك المركزي في صنعاء من خلال هذا النظام أكثر من 30 شركة صرافة صلاحية إدارة وتحصيل الأموال من تجار وموزعي المحروقات وإيداع هذه المبالغ رقميًا في حساب شركة النفط اليمنية بصنعاء لدى البنك المركزي اليمني بصنعاء. وطبقاً للمسؤول، يُودع ما بين 3 مليارات و 4 مليارات ريال يومياً في حساب شركة النفط اليمنية لشراء المشتقات النفطية.

هذا ويُعد الاقتصاد اليمني اقتصاد قائم على النقد إلى حد كبير، وعانت مناطق سيطرة الحوثيين منذ 2020 من نقص شديد في كمّ الأوراق النقدية المتداولة نتيجة الحظر المفروض على تداول الأوراق النقدية الجديدة للريال الصادرة عن البنك المركزي في عدن منذ عام 2017. أضف إلى ذلك حالة الأوراق النقدية القديمة التي أصبحت بالية وغير صالحة للاستخدام. ومن هذا المنطلق، قامت سلطات الحوثيين عام 2020 بتعديل الإطار القانوني من أجل تعميم استخدام النقود الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية، الأمر الذي سمح لمقدمي الخدمات المالية (ممن يخضعون لقدر ضئيل من الرقابة) كشركات الصرافة والتجار والمؤسسات غير المالية بالحصول على ترخيص لتقديم خدمات الدفع بالريال الالكتروني. كما قامت سلطات الحوثيين عام 2021، بتوسيع نظام العملة الرقمية عبر منح تراخيص للمؤسسات المالية لإنشاء محافظ إلكترونية والانخراط في أنظمة الدفع مع تمكين التشغيل البيني بين البنوك وغيرها من مقدمي الخدمات المالية. فضلا عن ذلك، بدأت وزارة المالية في صنعاء أواخر عام 2021 وأوائل عام 2022، بفرض الانتقال التدريجي إلى نظام الدفع الإلكتروني لصرف رواتب موظفي القطاع العام وتحصيل العوائد الحكومية.

انقطاع متكرر في الكهرباء في عدن نتيجة أزمة الوقود

اندلعت أزمة وقود في عدن في 4 أكتوبر / تشرين الأول، وأُغلقت على ضوئها محطات الوقود الحكومية والتجارية بسبب نقص البترول والديزل. ورغم وصول شحنة بترول جديدة إلى ميناء عدن في 5 أكتوبر / تشرين الأول، استغرق تفريغها بعض الوقت الأمر الذي تسبب في استمرار أزمة الوقود لعدة أيام، وحفز ارتفاع سعر البترول من 1,350 إلى 1,750 ريال يمني للتر الواحد، وسعر الديزل من 1,800 إلى 2,500 ريال يمني للتر. وتأثراً بالأزمة، أعلنت المؤسسة العامة للكهرباء بعدن، بتاريخ 7 أكتوبر / تشرين الأول، اضطرارها لوقف إنتاج الكهرباء في العديد من محطات الطاقة نتيجة نقص الديزل مما أدى إلى انقطاع متكرر في التيار الكهربائي خلال النصف الأخير من أكتوبر/ تشرين الأول. تجدر الإشارة الى أن فاتورة استيراد الديزل لتشغيل محطات الطاقة الحكومية تبلغ حوالي 90 مليون دولار أمريكي شهريًا، إلّا أن تراجع الإيرادات واحتياطيات النقد الأجنبي ساهم في تراكم ديون هائلة على الحكومة مستحقة لتجار الوقود الذين أصبحوا أكثر تردداً في إمدادها بالديزل على أساس ترتيبات آجلة الدفع.

في سياق متصل، أعلنت وكالة الأنباء السعودية في 26 أكتوبر / تشرين الأول، وصول أول دفعة من منحة المشتقات النفطية السعودية الجديدة إلى ميناء عدن، التي قد تساعد على معالجة أزمة انقطاع التيار الكهربائي في المدينة. بلغت كمية الوقود الممنوحة 45 ألف طن متري من الديزل و30 ألف طن متري من المازوت بقيمة 30 مليون دولار أمريكي، والتي خُصصت لدعم تشغيل أكثر من 70 محطة كهرباء في مناطق سيطرة الحكومة. تجدر الإشارة إلى أن البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن ووزارة الكهرباء والطاقة اليمنية وقعا بتاريخ 29 سبتمبر / أيلول اتفاقية منحة مشتقات نفطية جديدة بقيمة 200 مليون دولار أمريكي (لقاء 250 ألف طن متري)، بغرض مساعدة الوزارة على توفير الكهرباء في مناطق سيطرة الحكومة.

سكان من مديرية قفل شمر بمحافظة حجة يقطعون طريقاً جبلياً، بتاريخ 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2022. غمرت الأمطار الغزيرة في الأشهر الأخيرة الطريق الرئيسي المؤدي إلى وسط المديرية، ما أجبر السكان على قطع مسافات طويلة سيرا على الأقدام لتأمين احتياجاتهم من الغذاء والماء // . صورة لمركز صنعاء، بعدسة غدير مراد.

التطورات البيئية

انخفاض السيول وتفشي حمى الضنك في تعز

انخفضت معدلات السيول وموجات النزوح المرتبطة بها خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول بمحافظة تعز مقارنة بالأشهر السابقة، في ظل استمرار جهود السلطات في محافظة تعز لمكافحة تفشي حمى الضنك التي أصابت أكثر من 8 آلاف شخص وأسفرت عن خمس وفيات. سجلت المستشفيات في محافظة تعز ما يقرب من ألف حالة إصابة بالمرض خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول وحده، وفقا لعاملين في الرعاية الطبية ومصدر في مكتب الصحة العامة بتعز. تنتقل حمى الضنك عن طريق البعوض وتسبب أعراضا تشبه أعراض الأنفلونزا، بما في ذلك الحمى، وقد تكون مميتة في بعض الحالات. في 13 أكتوبر/تشرين الأول، قال مسؤول في إدارة التثقيف الصحي إن عدد الإصابات خلال عام 2022 تجاوز حتى الآن 8400 حالة، بما في ذلك 4300 حالة سُجلت منذ منتصف يوليو/ تموز الماضي، إلى جانب تسجيل خمس وفيات. وقد تفاقمت الفاشية بسبب تدهور نظام الرعاية الصحية، مما ترك السلطات المحلية تكافح من أجل احتوائه.

البنية التحتية والكوارث الطبيعية

تسببت السيول بإغلاق طريق في وادي أحور بمديرية أحور شرقي أبين في 5 أكتوبر/تشرين الأول، مما أدى إلى قطع الطريق الرابط بين عدن وحضرموت. كما شهدت المنطقة هطول أمطار غزيرة استمرت حتى 10 أكتوبر/ تشرين الأول.

في محافظة شبوة، تم الإبلاغ عن عدة تسرّبات نفطية في خط الأنابيب الرابط بين حقل عياد النفطي وميناء النشيمة، مما أثار قلق السكان المحليين من حدوث تسرّبات أكبر. في 6 تشرين الأول/أكتوبر، تم تتبع تسرب نفطي في خط الأنابيب الذي ينقل النفط الخام من حقل عياد إلى ميناء النشيمة المطل على بحر العرب في منطقة الملبوجة في ميفعة جنوبي شبوة. كما أبلغ سكان منطقة غرير في مديرية الروضة جنوبي شرق شبوة عن تسرب نفطي آخر في خط أنابيب عياد، بتاريخ 27 أكتوبر/تشرين الأول.

في سياق آخر، تم الإبلاغ عن وقوع هزات شبيهة بالزلزال في مديرية عتق بشبوة في 7 أكتوبر/تشرين الأول، حيث أُفِيدَ عن وقوع هزات لأول مرة في منتصف يوليو/ تموز، واستمرت بشكل متقطع في أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول. التزمت السلطات المحلية الصمت بشأن هذه المسألة رغم مطالب سكان عتق بالكشف عن مصدر الحدث، خشية من أن تؤدي الهزات المتكررة إلى إلحاق أضرار بمنازلهم أو حتى التسبب في انهيارها.

اندلع حريق في محطة كهرباء عتق المركزية بشبوة في 8 أكتوبر/تشرين الأول، مما تسبب في انقطاع التيار الكهربائي لمدة ثلاث ساعات تقريبا. كانت عتق قد شهدت احتجاجات مسلحة على نطاق واسع واستياء شعبيا من دورات العنف المرتبطة بالثأر في المدينة، لكن رغم ذلك لم يتضح ما إذا كان الحريق (الذي لم يُعرف سببه بعد) عملا تخريبيا بدوافع سياسية.

صورة لصنعاء القديمة التُقطت في 30 يوليو/تموز 2020 // صورة لمركز صنعاء، تصوير عاصم البوسي

تعليقات

أفضل عدو يوشك أن يصبح أسوأ صديق
المبـادرة السعـودية للحـوثيين

عبد الغني الإرياني

"مبادرة جريئة".. هذا هو أقل ما يمكن به وصف الدعوة التي وجهتها الحكومة السعودية في الأسبوع الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول إلى الزعيم الصوري لسلطات الأمر الواقع في صنعاء "مهدي المشاط" -رئيس المجلس السياسي الأعلى والقائد الأعلى للقوات المسلحة -لزيارة الرياض ولقاء ولي العهد محمد بن سلمان من أجل مناقشة اتفاق سلام مع جماعة الحوثيين. كان هذا هو الاختراق الذي سعى الحوثيون لتحقيقه منذ إطاحتهم بالحكومة المعترف بها دوليًا عام 2014، إذ أن المحادثات المباشرة مع السعوديين قد تمنح درجة من الشرعية الدولية لحُكم الجماعة، بل واعترافًا بالشرعية التي أضفاها الحوثيون على أنفسهم على مدى ثمانِ سنوات من ترسيخ حُكمهم على معظم سكان اليمن.

إدراكًا منهم بعجزهم على إلحاق الهزيمة المباشرة بأعدائهم المتعددين، لعب الحوثيون أوراقهم بأسلوب استراتيجي حيث امتلكوا ما يكفي من الذكاء للانتظار مما حصر أولئك الأعداء في حلقة مفرغة لا سبيل للخروج منها؛ فتعدد المصالح والولاءات في معسكر التحالف المناهض للحوثيين أدى إلى الحد من قدراته العسكرية وضعف التنسيق داخل صفوفه. في خريف عام 2017، أجبرت الغارات الجوية للتحالف بقيادة السعودية القوات الحكومية على الانسحاب بعد أن كانت قاب قوسين أو أدنى من مطار صنعاء، وطوال الوقت، كان الحوثيون يُحكِمون سيطرتهم على مؤسسات الدولة ويطورون قدراتهم الهجومية في ظل تآكل مصداقية الحكومة بعد سنوات من الخنوع للتحالف ووجود كبار المسؤولين الحكوميين في الخارج.

استفاد الحوثيون من نجاحاتهم العسكرية عبر إبرام صفقات ذكية متى ما كانت الظروف مواتية بالنسبة لهم، حيث وافقوا في مناسبات عدة على التفاوض مع "المرتزقة" -وهو الوصف المستخدم من الحوثيين للحط من قدر الأطراف الموالية للحكومة -كما حدث في مفاوضات سويسرا (2015) والكويت (2016) والسويد (2018). لكن على ضوء نجاحهم في دفع القوات الحكومية إلى آخر خطوط الدفاع عن مأرب أوائل عام 2020، رفض الحوثيون الدخول في مفاوضات جادة تُفضي إلى تسوية نهائية، مُتحيّنين الفرصة المناسبة لكي يقبل السكان الخاضعون لسيطرتهم بحُكمهم كدولة. ما عزّز هذه المساعي الحوثية هو الإغلاق المطوّل لمطار صنعاء الذي منع الآلاف من القيادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية من العودة إلى الوطن. أقر غالبية اليمنيين الذي يعيشون تحت سيطرة الحوثيين بالواقع واستبعدوا تغيُّر أوضاعهم في ظل استمرار المؤامرات السعودية – الإماراتية وعدم كفاءة الحكومة المعترف بها دوليًا. مضى الحوثيون

في إحكام قبضتهم على صنعاء إلى غير رجعة، لكن الجماعة لم تكن لتُحقق هذا الإنجاز لولا مساعدة الأعداء الذين كانوا أفضل خصوم قد تتمناهم.

ثبت أن الحوثيين لا يمكن أن يقبلوا الشراكة الفعلية مع أحد، ولم يُبدوا أي استعداد للدخول في اتفاق حقيقي لتقاسم السلطة؛ فوثيقة "الرؤية" الخاصة بالجماعة -التي تعكس مخططهم لتقاسم السلطة وبناء دولة ديمقراطية -وُضعت خصيصًا لفئة مستهدفة تتمثل في الدبلوماسيين الدوليين. بينما على الصعيد المحلي، ركزت المخططات الحوثية على بناء دولة "طالبان الزيدية" التي دعا إليها مؤسس الجماعة حسين الحوثي، وشمل ذلك بشكل خاص إقحام الآراء الزيدية المتشددة في المناهج التعليمية التي فُرضت على الأغلبية غير الزيدية. عزّزت النجاحات العسكرية سطوة الفصائل الأكثر تشددًا في الجماعة، وهمّشت المعتدلين الذين دعوا إلى تبني حلول وسط وتقديم تنازلات. أما قوات التحالف، فوهبت الحوثيين أكثر مما تمنوا من خلال قصفها العشوائي للأهداف المدنية واستخدامها الاقتصاد كسلاح، إذ عزّز ذلك خطاب المتطرفين ونَزَع الشرعية عن الحكومة المتواطئة.

رسخت دعوة السعوديين المشاط إلى الرياض شعور الحوثيين بأنهم في وضع جيد يؤهلهم لانتزاع تنازلات، وبالتالي أعطوا ردًا مشروطًا: لن ينخرطوا في أي محادثات مع السعودية حتى تُرفع كافة العقوبات وتُدفع رواتب جميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين (وفقًا لمسيّر رواتب عام 2014) من عائدات النفط والغاز التي تسيطر عليها الحكومة المودعة في البنك الأهلي بالرياض. من غير المرجح أن تكون هذه آخر الشروط المسبقة التي سيضعها الحوثيون للانخراط في أي محادثات سلام، علمًا أن الحكومة هي المعنية بالوفاء بوعدها بدفع الرواتب الذي قطعته بعد قرار نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن. على هذا الأساس، يتفاوض الحوثيون من منطلق قوة، ومن معرفتنا لأسلوبهم في التفاوض، نتوقع أنهم سيضغطون للحصول على مزيد من التنازلات، ولا يُستبعد أن يذعن السعوديون بحثًا عن مخرج وبذلك سيَستجيبون لأخطر طموحات الحوثيين بحيث سيصبح تشرذم الدولة اليمنية أمرًا لا مناص منه. لا يُستبعد أيضًا أن يعرض الجانب السعودي صفقة فارغة لتقاسم السلطة على الحكومة (بقيادة رشاد العليمي ومجلس القيادة الرئاسي) والتي يمكن للحوثيين التراجع عنها متى شاؤوا، مما سيرسخ سطوة "دولة طالبان الزيدية" التي يسعون لبنائها.

يؤمن الحوثيون أن التدخل الإلهي هو ما أعانهم على هزيمة التحالف (المكوّن من 17 دولة) وداعميه -بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. بل باتوا يتحدثون عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء (يرى الخبراء استحالة ذلك لعدم وجود مياه كافية)، وما زالوا متشبثين بمهمتهم المقدسة المتمثلة في "تحرير" مكة والمدينة المنورة. تفتقر الجماعة لبُعد نظر من حيث عدم قابلية دُويلتهم على الاستمرار على المدى الطويل، كونها لن تحظى باعتراف المجتمع الدولي ولن تتمكن من الوصول إلى شبكة الأنظمة المصرفية العالمية، أو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدات الإنمائية الكبيرة. لا تستطيع الجماعة الاستمرار بتطبيق قوانين دولة بوليسية على سكان مغلوب على أمرهم نتيجة استخدام العقوبات المجحفة أو خاضعين بسبب التصور السائد لديهم بأن الحوثيين كانوا يدافعون عن اليمن ضد عدوان خارجي. في حال أبرمت السعودية صفقة منفردة مع الحوثيين، أو أجبرت حلفاءها اليمنيين على توقيع اتفاقية تقاسم سلطة غير قابلة للتطبيق، فسيكون ذلك بمثابة دق آخر مسمار في نعش الدولة اليمنية، وستكون النتيجة المباشرة هي نشوء قوة أيديولوجية متشددة على الحدود السعودية تعزّزت بفضل النصر الذي حققته ولم يعد لها عدو تبرر به أفعالها، وبمرور الوقت سَيتدهور الوضع الاقتصادي وسَتتراخى قبضة الحوثيين على السكان، مما سيترتب عليه تبعات فوضوية وعنيفة على الأرجح. اليوم الذي سيُوقع فيه السعوديون اتفاقًا منفصلًا سوف يكون هو اليوم الذي ستكتمل فيه العملية الانتقالية، عندها لن يكونوا "أعداء من السماء" بالنسبة للحوثيين، بل "أصدقاء من الجحيم".

هذا التحليل هو جزء من سلسلة إصدارات ينتجها مركز صنعاء بتمويل من الحكومة الهولندية. تستكشف السلسلة قضايا ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية، بهدف إثراء النقاشات وصنع السياسات التي تعزز السلام المستدام في اليمن. الآراء المعرب عنها في هذا التحليل لا تعكس آراء مركز صنعاء أو الحكومة الهولندية.

عبد الغني الإرياني هو باحث أول في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، حيث تتركز أبحاثه على عملية السلام وتحليل النزاع وتحولات الدولة اليمنية. يمتلك الإرياني خبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود كمستشار سياسي وتنموي.

حريق يطال أحد مستودعات النفط التابعة لشركة أرامكو بمدينة جدة السعودية في 25 مارس/آذار 2022 إثر هجوم صاروخي للحوثيين تزامن مع سباقات الفورمولا 1 //
مصدر الصورة dpa/Alamy Live News

تعليقات

تعثر الهدنة يعكس استغلال الحوثيين الانقسام في معسكر الحكومة وتنامي الطلب العالمي على الطاقة

عمر مُنصّر

ثُبِّطَت آمال اليمنيين والأطراف الدولية بالتوصل إلى اتفاق سلام دائم ينهي الحرب التي تدور رحاها منذ ما يزيد عن سبع سنوات، مع انهيار الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة باليمن في الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول، وفشل الجهود الحثيثة لتمديدها.

ساهمت الهدنة خلال الأشهر الستة الماضية في تخفيف وطأة الآثار المدمرة للصراع. تمثلت إيجابياتها من الناحية الاقتصادية في إفساح المجال لرفع الحظر المفروض على دخول شحنات الوقود عبر ميناء الحديدة واستئناف الرحلات التجارية من وإلى مطار صنعاء الدولي. سياسيًا، عززت الهدنة مستوى التفاؤل الشعبي بإحلال سلام دائم في ظل الهدوء الميداني الذي شهدته جبهات القتال الأمامية، لا سيما في مناطق الاشتباك مثل مأرب، كما ساهمت في إبقاء منشآت الطاقة السعودية بمنأى عن الهجمات الصاروخية الحوثية التي هددت أمنها على مدى سنوات.

مع انتهاء الهدنة، لوّح الحوثيون بتصعيد جديد يُهدد شركات النفط السعودية والإماراتية وتلك الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، بل إن بوادر عزم الحوثيين على تصعيد الوضع مرة أخرى ظهرت حتى قبل وضع بعض من هذه التهديدات موضع التنفيذ، الأمر الذي يستدعي دراسة الديناميكيات المحلية والدولية التي ساهمت في فشل المحادثات التي قد تؤثر على أي جهود لإعادة إحياء الهدنة.

على الصعيد المحلي، هناك عاملان رئيسيان تجليا بشكل بارز، أولهما العروض العسكرية الثلاثة الضخمة التي نظمها الحوثيون خلال مدة سريان الهدنة السابقة وأعطت بوادر على تأهبهم للتصعيد، فالجماعة كانت تراهن على الضعف الذي تعاني منه الحكومة المعترف بها دوليًا، في ظل الانقسامات بين مختلف أطرافها واختلال موازين القوى. تَمثّل العامل الثاني في تغيُّر لهجة ومطالب الحوثيين خلال المفاوضات الأخيرة، فبَعد أن كانت تتسم بطابع سياسي يرتكز على مقاومة العدوان الأجنبي، تغيرت إلى مطالب اقتصادية وقانونية تسعى للحصول على حصة من عائدات النفط باعتبار أن الجماعة تسيطر على مناطق تضم ثلثي سكان البلاد.

من هذا المُنطلق، وَصف المبعوث الأمريكي الخاص لليمن "تيم ليندركينغ" مطالب الحوثيين بالمتطرفة، لكن لا ينتفي واقع أن أي اتفاق سلام في اليمن سيُساعد في تخفيف حدة تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد عبر السماح باستئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز في ظل ارتفاع الطلب العالمي. من الواضح بنفس القدر أن الحوثيين ينظرون لذلك كفرصة لتحقيق مكاسب مالية من شأنها أن تعزز مساعي فرض أجندتهم.

أما على الصعيد الدولي، فتحقيق السلام باليمن يعني السلام في المنطقة، وبالتالي أي سلام مؤقت يُحقَّق في إطار هُدنة تُمدد باستمرار سيُقلّل من مخاطر استهداف المنشآت النفطية في منطقة الخليج وبالتالي التهديدات على أمن الطاقة العالمي. تعكس زيارات بعض زعماء العالم إلى منطقة الخليج -لإبرام صفقات بأسعار معقولة وإحلال مصادر النفط والغاز الروسي -تنامي الطلب على موارد الطاقة الخليجية منذ بدء الحرب على أوكرانيا في فبراير/ شباط الماضي.

تستند حسابات الحوثيين على أزمة الطاقة المتعمقة في الغرب مع تدهور علاقات الأخيرين مع موسكو، وهو ما سيدفع الدول الغربية -من وجهة نظر الجماعة -للتركيز على إيجاد وسيلة مناسبة لإنهاء الحرب في اليمن بشكل دائم والمساهمة في استقرار المنطقة بأسرها. على هذا الأساس، جاء استخدام الحوثيين لنقص الطاقة في السوق العالمية كورقة مساومة استراتيجية واضحًا حين ظهرت مزاعم محلية في سبتمبر/ أيلول الماضي (أي قُبيل انتهاء الهدنة) تتهم الإمارات بمحاولة بيع الغاز اليمني إلى ألمانيا، تَبِعها تحذيرات من السلطات الحوثية للإمارات وتهديدات باستهداف أي شركة أجنبية تعمل أو تخطط للاستثمار في النفط والغاز اليمنيين. على سبيل المثال، هددت الجماعة أنها ستحرم دولتي التحالف (السعودية والإمارات) من هذه الموارد مثلما حُرم الشعب اليمني من ثرواته، ولم تمضِ سوى بضعة أسابيع حتى استهدف الحوثيون ميناءين لتصدير النفط، ميناء النشيمة في محافظة شبوة وميناء الضبة في حضرموت.

على المستوى الدولي، ينطوي الفشل في تمديد الهدنة على تبعات قد تعيد رسم خارطة المنافسات الإقليمية وتؤثر على أي محادثات أخرى تهدف إلى إعادة إحياء الهدنة. أولًا، قد تستفيد إيران مجددًا من السيناريو السياسي المُعقد في اليمن، لا سيما في ضوء اتهامها للسعودية بتأجيج الاحتجاجات الحالية في إيران. وقد تساهم استئناف المعارك القتالية، على أقل تقدير، في تحوّل تركيز المجتمع الدولي عن الاحتجاجات الراهنة في إيران، بل يمكن لطهران أيضًا استخدام الحوثيين للانتقام من الرياض، خاصة إذا ما ركز الحوثيون على السعودية بعد استئناف المعارك عوضًا عن مأرب أو أي منطقة أخرى في اليمن.

ثانيًا، قد ينظر الحوثيون إلى فعاليات بطولة كأس العالم التي سيجري استضافتها في قطر خلال نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول كورقة ضغط مماثلة على أمن الطاقة إذا ما تحرّروا من الضغوط التي تفرضها الهدنة. وأي هجوم حوثي على السعودية أو الإمارات سَيَنسف آمال دول مجلس التعاون الخليجي في مرور الحَدَث بسلاسة، خاصة وأنه من المتوقع أن يقيم العديد من المشجعين في السعودية وغيرها من دول الخليج المجاورة خلال فعاليات البطولة.

من هذا المنطلق، أن تأتي الهدنة متأخرة خير من أن لا تأتي. فالفرص مواتية الآن لليمنيين لحل النزاع، ومزيد من التأخير من قِبل معسكر الحوثيين قد يكون له تداعيات لا تُحمد عقباها في ظل تقلّب المعادلات الإقليمية والدولية، خاصة التي تشمل الرياض وطهران.

لا يُستبعد أن تتأثر الأزمة اليمنية في المستقبل القريب بالخلاف الدبلوماسي السعودي-الأمريكي الذي أعقب قرار تحالف "أوبك +" في 5 أكتوبر/ تشرين الأول بخفض إنتاج النفط. وقد تُستغل الخلافات السابقة بين واشنطن والرياض، مثل اغتيال الصحفي جمال خاشقجي عام 2018 وقضايا حقوق الإنسان وحرب اليمن ومؤخرًا أزمة النفط للّيّ ذراع الرياض. من ثمّ، الفشل في إعادة إحياء الهدنة سيَعني تصاعد حدة أقوال وأفعال الحوثيين، مما قد يدفع السعودية لإعادة شن هجوم عسكري في اليمن، وهو ما سيُقابل بضغوط من الإعلام الأمريكي قد يدفع الإدارة الأمريكية إلى التردد في بيع المعدات العسكرية للرياض.

صحيح أن معظم اليمنيين يعدون التعامل مع الحوثيين مضيعة للوقت، إلا أنهم يأملون أيضًا في التوصل إلى هدنة تضع حدًّا للحرب نهاية المطاف. بات هذا الأمل يتلاشى شيئًا فشيئًا مع كل مرة يسعى فيها الحوثيون لكسب مزيد من الوقت لإعادة تنظيم صفوفهم ومطالبة الجانب الآخر بتقديم مزيد من التنازلات.

هذا التحليل هو جزء من سلسلة إصدارات ينتجها مركز صنعاء بتمويل من الحكومة الهولندية. تستكشف السلسلة قضايا ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية، بهدف إثراء النقاشات وصنع السياسات التي تعزز السلام المستدام في اليمن. الآراء المعرب عنها في هذا التحليل لا تعكس آراء مركز صنعاء أو الحكومة الهولندية.

عمر مُنصّر هو أستاذ مساعد في قسم العلاقات الدولية بجامعة أولوداغ بمدينة بورصة في تركيا، ومتخصص في السياسة الخارجية والشؤون الأمنية المتعلقة بتركيا ومنطقة الخليج واليمن. دكتور مُنصّر حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة أولوداغ بمدينة بورصة ودرجة الماجستير من جامعة وارسو.

أنصار الحوثيين يحتفلون بيوم الولاية في ميدان التحرير بصنعاء، 17 يوليو/تموز 2022// الصورة لمركز صنعاء، تصوير عاصم البوسي

تعليقات

الاحتفال في كنف المعاناة

ميساء شجاع الدين

اقتصرت احتفالات الدولة اليمنية فيما مضى على أعياد وطنية تُحيي ذكرى أحداث سياسية بارزة في تاريخ البلاد، كذكرى ثورة 26 سبتمبر/أيلول التي أطاحت بحُكم الإمامة وأنشأت نظامًا جمهوريًا في الشمال، وذكرى اندلاع الشرارة الأولى لثورة 14 أكتوبر/ تشرين الأول ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب، إلى جانب عيد الجلاء أو إعلان استقلال جنوب اليمن عن بريطانيا الذي يصادف 30 نوفمبر/ تشرين الثاني، ثم أخيرًا ذكرى توحيد شطري اليمن وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو/ أيار. شهد اليمن أيضًا احتفالات بالمناسبات الدينية مثل المولد النبوي الشريف، وبداية السنة الهجرية، وعيدي الفطر والأضحى. كانت هذه المناسبات تنطوي جميعها على فعاليات وعطل رسمية بسيطة عادة ما تمر بهدوء، ولا تصبح احتفالات كبيرة إلا في حال مرور فترة مميزة مثل 10 أعوام أو 25 أو 50 عامًا. بخلاف ذلك، لم تكن السلطة تتدخل عمومًا في المناسبات الدينية -الاجتماعية الأخرى.

تراجعت الاحتفالات بالأعياد الوطنية في عهد حُكم الحوثيين لصالح الاحتفال بأحداث أخرى مهمة في تاريخ الجماعة، منها الذكرى السنوية للاستيلاء على صنعاء (الذي يصادف 21 سبتمبر/ أيلول)، والذكرى السنوية لمقتل مؤسس الجماعة حسين الحوثي وذكرى وفاة والده بدر الدين الحوثي. كما اكتسبت المناسبات الدينية أهمية جديدة، بما في ذلك الاحتفالات الطائفية كعاشوراء (ذكرى استشهاد الحسين، حفيد النبي محمد) وعيد الغدير (عيد الولاية الذي يحتفل به الشيعة باعتباره اليوم الذي سمّى فيه النبي محمد ابن عمه وصهره الإمام علي كخليفة له). حاليًا، يتجاوز عدد الاحتفالات السنوية التي يفرضها الحوثيون في اليمن 20 احتفالًا على مدار العام، حيث تنفق الجماعة ببذخ على معظم هذه الاحتفالات الجديدة.

كأي سلطة شمولية تسعى لإعادة تشكيل المجتمع، يستخدم الحوثيون هذه الاحتفالات لترسيخ رسالتهم الأيديولوجية واستعراض قوتهم السلطوية، بهدف فرض عقيدتهم الدينية والسياسية على البلد بأكمله. ولخدمة هذه الأهداف، سخّر الحوثيون كل أداة من أدوات سلطتهم، من خلال السيطرة على وسائل الإعلام وأنظمة التعليم وأموال الدولة.

لا يتسق الإنفاق الباذخ على هذه المناسبات مع الوضع الاقتصادي الذي يعيش تحت وطأته معظم اليمنيين والبلاد ككل، فخلال الاحتفال الأخير بالمولد النبوي أسرف الحوثيون في الإنفاق على زينة المدينة واستمر عرض للألعاب النارية في صنعاء زهاء 45 دقيقة، في وقت تدعي فيه الجماعة أنها غير قادرة على دفع رواتب موظفي الدولة أو تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وفقًا لخبير اقتصادي مقيم في صنعاء، هذا البذخ لا تتحمله ميزانية الدولة (من عائدات الزكاة والضرائب) فحسب، بل المواطنين العاديين الذين تُفرض عليهم جبايات تُجمع "كمساهمة" في الاحتفال أو حتى إلزامية تقديم هدايا عينية مثل العسل. عادة ما تُكبد نفقات إضافية خلال احتفالات المولد النبوي حيث تجبر الجماعة المواطنين وأصحاب المحلات على

إضاءة وتزيين متاجرهم ومنازلهم باللون الأخضر. رغم ادعاء الحوثيين أن هذه المساهمات جهود طوعية من السكان، أفاد الخبير الاقتصادي أن أحد البنوك أُجبر على تقديم 5 ملايين ريال يمني من ميزانيته كمساهمة مباشرة لاحتفالات المولد.

أصبحت الجبايات التي يجمعها المشرفون الحوثيون أحد أبرز ملامح حُكم الجماعة، مع تقديم مبررات مختلفة على مدار العام، بما في ذلك الاحتفالات المتكررة، إلا أن جزءًا من هذه الأموال تذهب مباشرة إلى جيوب المشرفين أنفسهم، المتمتعين بحصانة قانونية، مما يعظم ثروتهم ويزيد من إفقار الناس.

لا يكتفي الحوثيون بمفاقمة واستفزاز فقر الناس من خلال الإنفاق ببذخ على هذه الاحتفالات، حيث يجبرون العديد من المواطنين على الحضور والمشاركة في مثل هذه الفعاليات. تزعم السلطات أن المشاركة طوعية وأن الحضور يعكس حجم شعبيتها، لكنها تستخدم وسائل مختلفة لإجبار السكان على الحضور.

استنادًا إلى روايات بعض من سكان صنعاء، اتخذت المناسبات العامة في عهد الحوثيين منحى دراماتيكيًا يختلف بشكل جذري عن التي جرت في عهد الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح، حيث نُظمت الاحتفالات الكبيرة -آنذاك -بشكل غير منتظم، وعادة ما نظمها مسؤولون أو شخصيات اجتماعية حاولت كسب ودّ الرئيس. وزع الحوثيون قُبيل المولد النبوي مظاريف على عقال الحارات وكُلفوا باستخدامها لجمع المساهمات المالية من قاطني المنازل الواقعة في أحيائهم. هذه الخطوة وحدها كانت حافزًا كافيًا للمواطنين للامتثال للتعليمات، بحُكم مسؤولية عقال الحارات أيضًا عن توزيع المساعدات وأسطوانات غاز الطهي في أحيائهم. فضلًا عن ذلك، يُجبَر شيوخ القبائل على المشاركة في التحشيد لهذه المناسبات، تمامًا كاضطرارهم لتجنيد مقاتلين وإرسالهم إلى الجبهات الأمامية، حيث تنطوي عواقب عدم الامتثال على تعرضهم للمضايقات والاعتقال، بل إن موظفي جمعية تعمل لخدمة الأشخاص ذوي القدرات الخاصة اشتكوا من إجبار الحوثيين الأفراد ذوي القدرات الخاصة على المشاركة، رغم التحذيرات من أن بعضهم لا يحتمل ويشكل ذلك خطرًا على وضعهم الصحي.

المسألة لا تقتصر على الإنفاق الباذخ أو الاختلال في ترتيب الأولويات في بلد على شفا انهيار اقتصادي، بل على الرسائل السياسية المصاحبة لهذه الاحتفالات والمثيرة للانقسام السياسي. لم يعد المولد النبوي الشريف مناسبة لها رمزية دينية، بل مناسبة سياسية للتأكيد على شرعية حُكم الحوثيين، فوفقًا لنظرية الحُكم الثيوقراطية للجماعة، أولئك الذين يدعون نسبهم للنبي محمد -أو من يُطلق عليهم الهاشميون -اختارهم الله لقيادة الأمة ويستند حكمهم إلى ما يُسمى "الاصطفاء الإلهي". لم تعد هذه المناسبة الآن احتفالًا بالنبي بقدر ما هي احتفال بعبدالملك الحوثي، وهو ما دفع بعض المعلقين على وسائل التواصل الاجتماعي إلى اتهام الجماعة بالحط من قدر النبي من رسول الله وحامل رسالة سماوية إلى أحد أسلاف عبدالملك الحوثي.

رغم محاولات الحوثيين الاستحواذ على المجال العام وقمع المعارضة، يقاوم اليمنيون بطرق منخفضة التكلفة وغير صدامية، وأبرز مثال على ذلك هو الاحتفالات الأخيرة بعيد الثورة في 26 سبتمبر/ أيلول التي عكست جهودًا فردية وجماعية، بما في ذلك التجمع في الساحات، وإضاءة المنازل، وتشغيل الأغاني الثورية، وإطلاق الألعاب النارية. اكتسبت مثل هذه المقاومة أهمية سياسية إضافية، حيث يعتقد معظم اليمنيين أن اختيار الحوثيين تاريخ 21 سبتمبر/أيلول 2014 لدخول صنعاء كان محاولة متعمدة لطمس ذكرى سقوط حُكم الإمامة، بالتالي يعكس الاحتفال بالذكرى السنوية لتأسيس الجمهورية اتساع الفجوة بين قناعات الناس والأيديولوجية التي تفرضها سلطات الحوثيين.

لا تكمُن خطورة الاستعاضة عن المناسبات الوطنية بالاحتفالات الدينية في تحويل الدين لمرجعية وحيدة تستند إليها شرعية الحُكم، بل تقوّض الالتزام بمفهوم دولة قومية تشمل كافة اليمنيين. أدت مساعي الحوثيين لتحويل اليمن إلى مجتمع بلا تنوّع إلى نفور الغالبية الساحقة من اليمنيين ممن يتذكرون حقبة ما قبل حُكم الحوثيين، وممن يخشون تأثير الممارسات والأفكار الحوثية على أبنائهم والأجيال القادمة، وتحوّل البلاد إلى وطن لا يألفونه ولا يرون فيه مستقبلًا يحتويهم.

ميساء شجاع الدين هي باحثة أولى في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. نشرت كتاباتها وتحليلاتها في العديد من وسائل الإعلام، مثل موقع جدلية، والسفير العربي، وصحيفة العربي الجديد، وموقع المونيتور. شجاع الدين حاصلة على ماجستير في الدراسات الإسلامية من الجامعة الأميركية بالقاهرة، حيث ركزت أطروحتها على صعود التطرف الزيدي في اليمن.

شارك في إعداد هذا الإصدار من تقرير اليمن (حسب الترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية): رايان بيلي، نيك برومفيلد،كيسي كومبس، ياسمين الإرياني أندرو هاموند، خديجة هاشم، عبدالغني الإرياني ،يزيد الجداوي، ماجد المدحجي، فارع المسلمي، إلهام عمر، سبنسر أوسبرغ، غيداء الرشيدي، سوزان سيفريد، ميساء شجاع الدين، أسامة الروحاني، نيد والي، إلى جانب الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء.

WWW.SANAACENTER.ORG